

Distr.: General
5 November 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون
البند ٥٦ من جدول الأعمال
استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ
السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام

تقرير الأمين العام*

موجز

يسلط هذا التقرير، المُعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٠٤/٧٢، الضوء على التطورات الرئيسية التي شهدتها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ صدور التقرير السابق (A/72/573) و (A/72/573/Add.1)، وي طرح مسائل لتتنظر فيها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وتتضمن الإضافة لهذا التقرير معلومات عن حالة الطلبات المحددة التي قدمتها اللجنة الخاصة في تقريرها لعام ٢٠١٨ (A/72/19).



أولا - مقدمة

١ - مثل النجاح في إنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في عام ٢٠١٧ إنجازا مهما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبدأت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في التحول أيضا إلى وجود أصغر حجما لحفظ السلام لتصبح الآن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ويجري وضع خطط لخفض قوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تدريجيا.

٢ - وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال بعثات حفظ السلام تعمل في بيئات صعبة. وقد عمل كل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تنفيذ ولايات تهدف إلى دعم عمليات سياسية صعبة وحماية المدنيين ودعم بناء القدرات الوطنية، في مجالات منها الأمن وسيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان. وفي الشرق الأوسط، واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الحفاظ على وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان.

٣ - وفي جميع عمليات حفظ السلام في أفريقيا والشرق الأوسط، تظهر تحديات جديدة باستمرار. وتؤدي الجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزاعات ذات الطابع الإقليمي والمجمعات غير النظامية واستخدام الأساليب الإرهابية ضد حفظة السلام إلى تقويض تنفيذ الولايات الرامية إلى دعم السلام. وقد زادت التوترات الإقليمية والدولية من تعقيد الجهود الرامية إلى إحلال السلام، وفاقمت التحديات التي تعرقل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمليات السلام. وقد راعى بصفة خاصة ارتفاع مستوى الخسائر التي تكبدتها عمليات حفظ السلام منذ بداية فترة ولايتي.

٤ - ودفعني تلك التحديات إلى إطلاق مبادرة جديدة، هي مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، في آذار/مارس ٢٠١٨. ونظرا إلى أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي أداة جماعية ومتعددة الأطراف تعتمد على اضطلاع طائفة من الجهات المعنية بالأدوار المنوطة بها، تهدف المبادرة إلى تنشيط الإرادة السياسية والعمل السياسي اللازمين للنجاح في عمليات اليوم الصعبة. وتحدد هذه المبادرة، التي تحظى بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء، التزامات يجب أن تفي بها الجهات المعنية جميعا لضمان توظيف عملياتنا لطاقتها الكاملة في إطار معايير تعتمد على توقعات واقعية. وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي أداة استحدثتها المنظمة لمساندة الأطراف في النزاعات على إحلال السلام بينها، لها سجل نبيل في مجال دعم السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وقد تطورت مهمة حفظ السلام على مر العقود تماشيا مع الطابع المتغير للنزاعات. وفي ظل التحديات الراهنة المتمثلة في النزاعات الطويلة الأمد وذات الطابع الإقليمي التي يصعب إيجاد حل حاسم لها، والبيئات التي تزداد صعوبة والتي يتعين على بعثات الأمم المتحدة العمل فيها، إلى جانب الضغوط المرتبطة بالميزانية، يجب اتباع نهج جديدة لتنفيذ الولايات.

ثانياً - الإصلاحات الجارية على نطاق الأمانة العامة وحفظ السلام

ألف - إصلاح هيكل السلام والأمن

٥ - على النحو المشار إليه في تقرير عام ٢٠١٥ للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر A/70/95-S/2015/446)، يؤدي تجزؤ ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة إلى تفويض الجهود الرامية إلى حل النزاعات في وقت مبكر وعلى نحو فعال. وتعطي إصلاحاتي لهيكل لأمانة العامة (انظر A/72/525)، التي وافقت عليها الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر القرار ١٩٩/٧٢)، الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، وتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واتساقها والتحرك نحو ركيزة واحدة متكاملة للسلام والأمن تتواءم بشكل أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان. وستتيح تلك التغييرات مواجهة التحديات المتعلقة بالسلام والأمن بصورة أكثر اتساقاً واستراتيجية وتنسيقاً على الصعيد الإقليمي.

٦ - وعقب اتخاذ الجمعية العامة القرار ٦٦٢/٧٢ جيم، تستعد إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام الحاليين للانتقال إلى هيكل جديد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ يتألف من إدارتين جديدتين هما: إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام. وسيكفل فريق دائم للمسؤولين الرئيسيين توافر قيادة موحدة تعنى بمسائل السلام والأمن. وستتشاطر الإدارتان هيكلًا سياسياً وعملياتياً واحداً تحت إشراف ثلاثة أمناء عامين مساعدين يضطلعون بمسؤوليات إقليمية ويكونون مسؤولين أمام وكيلي الأمين العام، اللذين سيؤمنان الصلة بين الإدارتين ويديران المسائل الاستراتيجية والسياسية والعملياتية.

باء - النموذج الإداري الجديد

٧ - في البيان الذي ألقته أمام الجمعية العامة لدى تولي مناصبي، شددت على وجوب أن تركز الأمم المتحدة بدرجة أكبر على تحقيق النتائج وبدرجة أقل على العمليات المؤدية إلى تحقيقها؛ وبدرجة أكبر على الناس وبدرجة أقل على البيروقراطية. فقد خلص تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إلى أن عمليات الأمم المتحدة الميدانية لا تزال مرتبطة بإطار إداري لا يمكن من القيام بعمليات ميدانية تتسم بالفعالية والكفاءة. وأوصى بأن تضع الأمانة العامة سياسات وإجراءات جديدة تراعي الاعتبارات الميدانية وتكون موجهة نحو تحقيق النتائج وتتيح تمكين العمليات الميدانية من خلال تعزيز تفويض السلطة من أجل الموازنة بين المسؤولية عن تنفيذ الولاية وسلطة إدارة الموارد. وكرر هذه النتائج إلى حد كبير فريق الاستعراض الداخلي المعني بالإدارة الذي شكّله في عام ٢٠١٧، والذي توفرت له ولاية أشمل لاستعراض إدارة الأمانة العامة ككل.

٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قدمت إلى الجمعية العامة رؤية لنموذج إداري جديد للأمانة العامة (انظر A/72/492) يستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية: تبسيط إطار السياسات، وتحقيق لامركزية سلطة اتخاذ القرار بتقريبها إلى مواضع التنفيذ، وتعزيز المساءلة والشفافية.

٩ - واستجابةً لتقرير ثان عن تنفيذ تلك الرؤية (انظر A/72/492/Add.2)، وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦٦/٧٢ بء، على إعادة تنظيم إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني القائمتين لتصبحا إدارتين جديدتين، هما إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملي.

١٠ - وسييسر الهيكل الإداري الجديد في المقر الانتقال إلى النموذج الإداري الجديد ويكفل استمرار فائدة الأمم المتحدة من خلال تحسين قدرتها على تنفيذ ولاياتها بصورة فعالة وخاضعة للمساءلة.

جيم - الأثر المتوقع للنموذج الإداري الجديد على الدعم الميداني

١١ - تتمثل إحدى العناصر الرئيسية للتحويل إلى نموذج إداري جديد في تحقيق لامركزية السلطة وتبسيط السياسات والعمليات. وإنني أعترم تمكين رؤساء البعثات من خلال التفويض المباشر لسلطة تنفيذ النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظام الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، حسب قدرة بعثاتهم على ممارسة تلك السلطات في إطار يضمن المساءلة. وإضافةً إلى ذلك، أعزم توسيع نطاق تفويض السلطة القائم، حيث تُفوض السلطة حالياً بصورة غير مباشرة إلى البعثات الميدانية، لكفالة قدرة البعثات على التصرف بكفاءة وعلى نحو يستجيب للطلبات الناشئة. وفي حالة البعثات التي لا تتوفر لديها القدرات الكافية، سواء بصفة مستمرة أو أثناء مرحلة بدء البعثة أو تصنيفها، يمكن أن تمارس إدارته الدعم العملي للسلطات المفوضة بالنيابة عن البعثة. وسيحل هذا التوسع في تفويض السلطة والتفويض المباشر لها المشكلة القائمة منذ زمن والمتعلقة بعدم موازنة المسؤولية عن تنفيذ الولاية، التي تقع على عاتق رئيس البعثة، مع سلطة إدارة الموارد التي تقع في الوقت الراهن على عاتق المقر أو مدير أو رئيس دعم البعثة في كثير من الحالات. وسيتيح ذلك إخضاع رؤساء البعثات للمساءلة فعلياً عن أداء بعثاتهم.

١٢ - وستدعم رؤساء البعثات الإدارتان الجديدتان المعنيتان بالشؤون الإدارية في المقر. وستكون إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال مسؤولة عن وضع الإطار العام للسياسات الإدارية في الأمانة العامة وعن رصد الامتثال لذلك الإطار، في حين ستقدم إدارة الدعم العملي المشورة والدعم العملي ليس للبعثات الميدانية فحسب وإنما لجميع الكيانات على كامل نطاق الأمانة العامة من أجل تيسير تنفيذ البرامج والولايات. وتمارس إدارة الدعم العملي للسلطات كذلك بالنيابة عن الكيانات التي تفتقر للقدرة الكافية على ممارسة السلطات المفوضة لها بطريقة تضمن المساءلة، بما في ذلك البعثات في المراحل المبكرة من نشأتها. وستستفيد عمليات حفظ السلام كثيراً من تحديد الأدوار بشكل أوضح داخل الهياكل الجديدة ومن النهج المتكامل إزاء الكيانات كافة على نطاق الأمانة العامة كلها.

١٣ - ويركز جانب كبير من جهود إعادة الهيكلة في المقر على ترشيدها الهياكل لمعالجة التجزئة الحالية وتيسير تبسيط النهج وتكاملها لتلبية الاحتياجات العملية. فعلى سبيل المثال، حالياً تقاسم إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني المسؤولية عن المهام العملية والإدارية ذات الأهمية الحيوية لدعم الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في الميدان، لا سيما في مجالي تشكيل القوات والدعم الطبي. وفي المستقبل، ستلبي تلك الاحتياجات عن طريق هياكل متكاملة جديدة في إدارة الدعم العملي، ولن يقتصر دورها على دعم الجهود الجارية لتحسين الأداء والقدرات فحسب، بل إنها ستساعد أيضاً في تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم. وستقوم شعبة جديدة لدعم القدرات النظامية بدمج القدرات الموزعة حالياً على ثلاث شعب في إدارتين، وستنشئ جهة اتصال واحدة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق بجميع المسائل الإدارية واللوجستية المتصلة بتشكيل القوات ومدكرات التفاهم والمعدات المملوكة للوحدات و سداد التكاليف. وستتيح هذه الشعبة أيضاً الإسراع في تجهيز مطالبات سداد التكاليف وغيرها من المطالبات. وستدمج كذلك مهمة إدارة الرعاية الصحية ومهمتا الصحة والسلامة المهيتين، وهي مهام موزعة حالياً على ثلاث إدارات، في شعبة واحدة داخل إدارة الدعم العملي من أجل اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء المسائل الطبية الميدانية وذلك بهدف تحسين سلامة حفظة السلام وأمنهم.

١٤ - وستُدْمَج كذلك وظيفتا اللوجستيات والمشتريات، المقسمتان حالياً بين إدارتين، في إطار مكتب إدارة سلسلة الإمداد الجديد التابع لإدارة الدعم العملياتي بهدف إتاحة اتباع نهج متكامل من شأنه أن يقضي على التأخيرات البيروقراطية الطويلة التي تنجم حالياً عن تعدد مواضع تداول المهام بين الإدارات في عملية الشراء. وسيتيح ذلك تلبية الاحتياجات بشكل أفضل بتسليم السلع والخدمات المناسبة في المكان والوقت المناسبين وبالتكلفة المناسبة، مع الاحتفاظ بضوابط تحول دون الإهدار والغش وسوء الاستعمال. وسيتيح ذلك أيضاً اتباع نهج أكثر شمولاً لقياس الأداء وأسلوب أكثر دقة لحساب التكلفة الإجمالية للملكية، بدلاً من التركيز الضيق على تكاليف الشراء.

١٥ - وتمثل دائرة شراكات الدعم إحدى القدرات الأخرى داخل إدارة الدعم العملياتي التي من شأنها أن تحسن قدرة عمليات السلام على تحقيق النتائج المنشودة. وستوفر الدائرة منفذاً مخصصاً للشركاء الخارجيين في الحالات التي تقدم فيها المنظمة الدعم إلى أنشطة غير تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات دعم السلام الأفريقية مثل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومزيداً من التعاون مع شركاء الأمم المتحدة، وفي الحالات التي تطلب فيها المنظمة دعماً ثنائياً من الجهات المانحة. وفي سياق منفصل، توفر دائرة تخطيط العمليات وقسم دعم العملاء والحالات الخاصة قدرات مخصصة لتلبية احتياجات التخطيط ودعم البعثات في مراحل البدء والتوسع والتقليص وفي المراحل الانتقالية.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ستُدْمَج المهام المتعلقة بالقانون الإداري والمهام المتعلقة بالسلوك والانضباط، بما في ذلك التدابير الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، في شعبة القانون الإداري الجديدة التابعة لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لكفالة اتساق النهج المتبع على كامل نطاق الأمانة العامة.

١٧ - ولضمان تلبية السياسات الجديدة أو المنقحة الصادرة في إطار النموذج الإداري الجديد لاحتياجات جميع أنواع الكيانات على كامل نطاق الأمانة العامة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، سيجري إنشاء مجلس معني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء. وسيشارك في رئاسة المجلس وكيلا الأمين العام للإدارتين الجديدتين المنشأتين في إطار النموذج الإداري الجديد وسيتألف من ممثلين يعملون بالتناوب من مختلف أنواع الكيانات التنظيمية داخل الأمانة العامة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام، ليكون بمثابة منتدى للتعبير على الدعم المقدم من إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، وللمساهمة في صياغة السياسات. وعند الاقتضاء، يمكن وضع سياسات خاصة بالميدان.

ثالثاً - مبادرة العمل من أجل حفظ السلام

ألف - إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

١٨ - إن حفظ السلام هو مسعى جماعي لا يمكن أن ينجح بدون مساهمة جميع أعضاء الشراكة في مجال حفظ السلام. وتشمل الشراكة بالأساس البلدان المضيفة ومجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة والمساهمين الماليين والأمانة العامة، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. بيد أن التحديات التي أشرت إليها سابقاً تشكل ضغطاً هائلاً على عمليات حفظ السلام؛ وكفالة نجاح عملياتنا، لا بد من إعادة تنشيط هذه الشراكة. ويجب أن يقوم كل شريك بدوره.

١٩ - ولهذا السبب، في آذار/مارس ٢٠١٨، دعوت إلى اتخاذ إجراءات جماعية من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ودعوت كذلك إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن حفظ السلام في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من أجل حشد مزيد من الدعم السياسي ليركز حفظ السلام على توقعات واقعية، وزيادة قوة بعثات حفظ السلام وأمانها، وحشد مزيد من الدعم للحلول السياسية ولتحسين هياكل القوات وتجهيزاتها وتدريباتها.

٢٠ - وقد أعدت الأمانة العامة إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام استنادا إلى سلسلة من المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، لتحديد المجالات التي تحتاج إلى التزام ودعم معززين. وينص الإعلان على التزامات في سبعة مجالات هي: الدفع بالحلول السياسية للنزاعات وتعزيز الأثر السياسي لحفظ السلام؛ وتعزيز الحماية التي توفرها عمليات حفظ السلام؛ وتحسين سلامة وأمن حفظة السلام؛ ودعم الأداء والمساءلة الفعالين لجميع عناصر حفظ السلام؛ وتعزيز أثر حفظ السلام على الحفاظ على السلام؛ وتحسين الشراكات في مجال حفظ السلام؛ وتعزيز إدارة عمليات وأفراد حفظ السلام.

٢١ - وترتكز تلك التعهدات على قاعدة متينة من الالتزامات القائمة لمجلس الأمن والجمعية العامة، وتضع خريطة طريق واضحة وتشكل أساسا لتحديد الأولويات وتنفيذ الخطوات اللازمة لمواجهة التحديات المتعلقة بحفظ السلام.

٢٢ - وقد كان للإعلان صدى مدوّ، حيث أيده أكثر من ١٥٠ من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية. ويجب استغلال هذه الإرادة السياسية والزم السياسي الآن لزيادة تعزيز العمليات التي نقوم بها، ولبذل مزيد من الجهود لتمكينها من دعم السلام الدائم في الميدان. وإني أدعو الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة التي لم تؤيد الإعلان بعد إلى أن تبادر بذلك، وكذلك إلى أن تعمل معنا لكي تحقق عمليات حفظ السلام الغرض المنشود منها.

٢٣ - وتضاعف الأمانة العامة جهودها للاضطلاع بدورها في هذا الصدد، ويبين هذا التقرير الإجراءات الملموسة التي تتخذها بالفعل. وسأقوم بإطلاع الدول الأعضاء، بوسائل منها هذا التقرير، على ما تحرزه الأمانة العامة من تقدم نحو التنفيذ.

الاستعراضات الشاملة المستقلة لعمليات حفظ السلام

٢٤ - تهدف مبادرة العمل من أجل حفظ السلام أيضا إلى زيادة مواءمة التوقعات والتطلعات مع ما هو ممكن من في الواقع. ولهذا السبب شرعت في سلسلة من الاستعراضات لحفظ السلام التي تجريها جهات خارجية. وقد أجريت ثمانية استعراضات لبعثات حفظ السلام منذ أواخر عام ٢٠١٧، تشمل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وإضافة إلى أن الاستعراضات أجريت بقيادة خبير خارجي، فقد شمل أغلبها عناصر منهجية جديدة تتضمن استخدام تحليل البيانات و "الفريق الخصم" يقوم أثناءها فريق من الخبراء باختبار صحة الافتراضات والطعن في النتائج لضمان الدقة والعمق. وقُدِّمت التوصيات المنبثقة عن كل استعراض للحصول على موافقتي، وعُرضت التوصيات التي وافقت عليها على مجلس الأمن حسب الاقتضاء.

٢٥ - وأوصت الاستعراضات بتعديل أولويات البعثات وتشكيلاتها، وإعداد المزيد من عمليات التقييم والتخطيط، مثلاً بوضع استراتيجيات لزيادة فعالية المشاركة في دعم الاستراتيجيات السياسية على نطاق الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، رداً على الهجمات التي شنت ضد حفظة السلام وتأخر إحلال السلام في مالي، أوصى الاستعراض بأن تركز البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على المهام السياسية وأن تحسن التوازن بين السلامة والأمن وبين التوقعات العملية.

٢٦ - وإجمالاً، لم تكن الاستعراضات إلا دليلاً إضافياً على أهمية البعثات وضرورتها. فمن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، يمثل وجود البعثات عامل استقرار مهم، يسمح بالعمل على إيجاد حلول سياسية. فدون وجود تلك البعثات، قد يتفجر الوضع الراهن الهش، جالباً نوبة جديدة من العنف والمعاناة. والبعثات من قبيل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي تواجه صعوبات جمة في سياق عملية سياسية ضعيفة، تؤدي رغم ذلك دوراً بالغ الأهمية ومنقذاً للأرواح في مجال حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

٢٧ - وكان القاسم المشترك بين جميع الاستعراضات هو الحاجة إلى توافر دعم سياسي ودبلوماسي قوي من أجل إيجاد حلول دائمة. ولا بد من تضافر الجهود بين أعضاء مجلس الأمن، لا سيما من خلال وضع الاستراتيجيات والتراسل والاتساق بين الالتزامات الثنائية والالتزامات المتعددة الأطراف تجاه البلد المضيف. ولكن لا بد من ذلك التضافر أيضاً فيما بين أعضاء المجتمع الإقليمي الأوسع المعنيين بالنزاع. وخلص العديد من الاستعراضات إلى أن منظومة الأمم المتحدة، من جانبها، بحاجة إلى أن تعزز التكامل على مستوى التخطيط والتنسيق والاتساق، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال المتصلة بحفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ويترتب على ذلك أيضاً إرساء الركيزة الأساسية اللازمة لزيادة فعالية جهود الحفاظ على السلام وتفادي عودة النزاع ما إن تخرج البعثة من البلد.

خطة عمل لتحسين أمن حفظة السلام

٢٨ - بسبب قلقي من معدل الخسائر المفرغ في صفوف حفظة السلام، طلبت إجراء استعراض مستقل لوفيات حفظة السلام الناجمة عن أعمال عنائية. وأُنجز التقرير، الذي أعده الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستناداً إلى الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير، وضعت الأمانة العامة خطة عمل لتحسين أمن حفظة السلام. وتشكل خطة العمل أداة بالغة الأهمية لتفي الأمم المتحدة بالتزامها بكفالة سلامة وأمن أفراد حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فقد اضطلعت بدور محوري في تحسين أداء عمليات حفظ السلام في جميع جوانبه الحاسمة. ولتنفيذ خطة العمل، قامت بعثات حفظ السلام الخمس التي سجلت أعلى معدلات للوفيات منذ عام ٢٠١٣، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بتعيين أفرقة مخصصة لدفع عجلة التنفيذ في الميدان. وتحدد خطة العمل، وهي وثيقة قابلة للتطوير، التدابير التي يلزم اتخاذها في المقر وفي الميدان في أربعة مجالات، وشملت جهود التنفيذ التدابير الواردة أدناه.

- ٢٩ - **تغيير العقلية** - اضطلعت البعثات بعمليات وفقا لولاية كل منها لردع الهجمات التي يتعرض فيها المدنيون وحفظه السلام لمخاطر كبيرة؛ ودعمت السلطات الوطنية في محاكمة مرتكبي الهجمات ضد حفظه السلام؛ وساندت الجهود التي بذلتها قيادات البعثات لدعم القادة والأفراد في تنفيذ خطة العمل.
- ٣٠ - **تحسين القدرات** - كثفت الأمانة العامة الجهود المبذولة، بوسائل منها إجراء زيارات للتقييم المباشر، لضمان استيفاء الوحدات المتعهد بنشرها في المستقبل للمعايير المحددة للتدريب والسلوك وحالة الاستعداد؛ وعززت الآليات وعملت مع الدول الأعضاء على معالجة أوجه النقص الكامنة في المعدات المملوكة للوحدات؛ وأعدت ونظمت دورات تدريبية متصلة بالمسائل الأمنية البالغة الخطورة لفائدة الدول الأعضاء، لا سيما في مجال التخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.
- ٣١ - **اعتماد وجود يركز على مواجهة التهديدات وعلى إدارة المخاطر** - إن البعثات بصدد إعادة النظر في أثر انتشارها من حيث المواقع ذات الأولوية وتقييمات المخاطر ودعم البعثات والاعتبارات الطبية وكذلك القدرات التنفيذية، وهي تقوم، عند الاقتضاء، بنشر أعداد أكبر في مناطق معينة أو بإغلاق القواعد أو دمجها في مناطق أخرى.
- ٣٢ - **تعزيز المساواة** - أنشأت الأمانة العامة نظاما موحدًا لتقييم الأداء والإبلاغ معدًا لجميع الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في جميع البعثات. وإضافةً إلى ذلك، ساهمت الأمانة العامة في إعداد الإطار المتكامل لسياسات الأداء وأجرت استعراضا للسياسة المتعلقة بالسلطة والقيادة والسيطرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- ٣٣ - ويتضمن الفرع ثامنا مزيدا من التفاصيل عن التدابير المتخذة لتنفيذ خطة العمل.

رابعاً - تعزيز الأثر السياسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

ألف - التخطيط والتحليل لأغراض الاستراتيجيات والولايات السياسية

- ٣٤ - إدراكا للدور الأساسي الذي تقوم به السياسة في حل النزاعات، يهيب إعلان التزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالأمانة العامة وشركائها أن ينهضوا بالحلول السياسية ويسعوا إلى تحقيق أهداف واستراتيجيات سياسية مكمّلة لها. وهذا يتطلب الاستفادة من جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة وشركائها، على جميع المستويات من المقر إلى الميدان، ولا سيما في المجال المعقد لحفظ السلام.
- ٣٥ - وتظل إدارة عمليات حفظ السلام، من خلال مكتب العمليات، على اتصال باستمرار مع البعثات، حيث تقدم لها المشورة والتوجيه بشأن التحليلات والاستراتيجيات السياسية. ويواصل مكتب العمليات بناء القدرات في مجال التحليل والتخطيط من خلال الدورة التدريبية التي ينظمها بشأن تحليل النزاعات والتقييم الاستراتيجي.
- ٣٦ - وعلاوة على ذلك، يعمل مكثي التنفيذ على استكشاف سبل جديدة لتعزيز التحليل والتخطيط في عمليات حفظ السلام من خلال محافل من قبيل آلية اللجنة التنفيذية ولجنة النواب، التي تناقش الحالات والقضايا المواضيعية المتعلقة ببلدان محددة وتكفل تنسيق الاستراتيجيات ومسارات العمل من خلال نهج يشمل الأمم المتحدة بأكملها. ويعمل مكثي التنفيذ أيضا على إدماج المنظورات الإقليمية واستعراض الركائز التقليدية. فعلى سبيل المثال، استخدمت اللجنة التنفيذية نهجا إقليميا لوضع استراتيجية لمنطقة الساحل.

٣٧ - وبالإضافة إلى الاستعراضات التي أجرتها جهات خارجية، قادت إدارة عمليات حفظ السلام، بالتنسيق مع الشركاء، عددا من الاستعراضات الاستراتيجية لتقييم تنفيذ الولايات وإدخال تعديلات حسب الاقتضاء. وشملت الاستعراضات الاستراتيجية استعراضا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستعراضين مشتركين مع بعثة الاتحاد الأفريقي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. ونتج عن استعراض العملية المختلطة اقتراح إجراء عملية إعادة تركيز وإعادة تشكيل كبيرة للبعثة، بهدف تخفيض قوامها تدريجيا وخروجها من البلد بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠، في حين أفضى الاستعراض الاستراتيجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى توجيه تركيزها إلى أولويتين رئيسيتين هما: دعم الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وحماية المدنيين. وشملت إعادة تشكيل البعثة نشر عدد إضافي من الكتائب القابلة للنشر السريع بهدف زيادة مرونة قوة البعثة وفعاليتها في الاضطلاع بمهام حماية المدنيين. وتهدف هذه الكتائب إلى حماية المدنيين من خلال النشر السريع لحفظة السلام، كما أن استخدامها يستتبع نشر أفراد مدنيين وأفراد من الشرطة في الوقت نفسه لمعالجة البعدين السياسي والأمني للعوامل المسببة للنزاع. وعلاوة على ذلك، أسهمت الكتائب في إعادة نشر القوات بما يتماشى مع الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية في الميدان. وأنا بصدد إجراء دراسات أيضا عن الدروس المستفادة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بما في ذلك عن الانتقال من بعثتين إلى تشكيلتي فريقين من أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٣٨ - وفي الإعلان، تعهدت الأمانة العامة بتقديم تقارير إلى مجلس الأمن تستخدم تحليلًا شاملاً يتضمن توصيات صريحة وواقعية، وتقدم معايير على المجلس فيما يتعلق بتسلسل الولايات وترتيبها حسب الأولويات. وستستكشف الأمانة العامة كذلك، عند الاقتضاء، تدابير لتعزيز تبادل نتائج الاستعراضات والتحقيقات الخاصة التي تُجرى بتكليف من الأمانة العامة. ونحن إذ نشجع في تنفيذ تلك الالتزامات، نتطلع إلى التعاون مع الدول الأعضاء.

باء - دعم العمليات السياسية والمشاركة الشاملة

٣٩ - اتضح بعد عقود من التجارب أن الاستراتيجية السليمة لحفظ السلام تقوم على السعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة، وتحذ العمليات السياسية السليمة والمشاركة التي تشمل جميع قطاعات المجتمع. وفي بيئات النزاع أو ما بعد انتهاء النزاع، يمكن لحفظة السلام أن يوفر ذلك الحيز القيمي اللازم لبذل جهود الوساطة والتعاون مع الجهات الفاعلة في النزاع والمجتمعات المحلية المهمشة على السواء، وإعادة بناء حيز سياسي مشترك. ولذا نجد بعثات حفظ السلام في صدارة وصميم عمليات بناء السلام، وهي تدعم صياغة العمليات السياسية المستدامة والمشاركة الشاملة.

٤٠ - وخلال عام ٢٠١٨، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بتركيز جهودها على النهوض بالمبادرات المحلية للسلام والحوار وتعزيز العمليات الوطنية تمشيا مع الولاية التي كُلفت بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي أبيي، تسعى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى أن تظل على اتصال وثيق مع قبيلتي دينكا نفوك والمسيرية، وتقوم بتشجيع الوساطة للحد من الأخطار التي تهدد السلام. وفي جميع هذه السياقات، كانت المشاركة السياسية لأصحاب المصلحة الإقليميين والدول الأعضاء بالغة الأهمية لكفالة جني نتائج مثمرة من الفرص التي تتيحها عمليات حفظ السلام. ويقوم الشركاء في حفظ السلام بدور حاسم في المساعدة على تيسير العمليات المعقدة من خلال تعزيز الإرادة السياسية.

جيم - تقديم الدعم من أجل حل النزاعات على الصعيد المحلي

٤١ - لا تزال النزاعات المحلية والطائفية تمثل إحدى الأسباب الرئيسية للعنف، وهي تتسبب كل عام في مئات الوفيات ونزوح السكان والقضاء على سبل العيش. وقد ركزت الجهود التي تبذلها بعثات حفظ السلام لمعالجة ديناميات النزاعات المحلية على إيجاد حلول مصممة حسب الاحتياجات لنزع فتيل التوترات والتصدي للعوامل المحلية المسببة للنزاع. وتدعم بعثات حفظ السلام السلطات المحلية في إدارة النزاعات وحلها وتشرك في الوقت نفسه المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة في السعي لإيجاد حلول تفاوضية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مع السلطات الوطنية لإشراك المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة في باتانغافو وبوار وباوا وبريا، وتشجيع الحوار والتفاوض على اتفاقات سلام محلية، مما أدى إلى خفض مستوى العنف وتحسين حرية التنقل. وقامت البعثة بدور تمكيني من خلال إقامة قواعد عملياتية مؤقتة، وبذل المساعي الحميدة، والاستفادة من إطلاق مشاريع في مجال إصلاح القطاع الأمني والحد من العنف المجتمعي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بهدف تعزيز الحوار ودعم الاتفاقات المحلية.

٤٢ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعدت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نزع فتيل العنف الطائفي بين جماعتي هيما واليندو في إيتوري، وبين جماعتي لوبا وتوا في تنجانيقا، من خلال تعزيز مبادرات الوساطة ودعم الحوار بين المجتمعات المحلية.

٤٣ - وعلاوة على ذلك، قدمت بعثات حفظ السلام الدعم للسلطات المحلية في دارفور وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تنظيم التنقل الموسمي للماشية من خلال إنشاء ممرات محددة وإنشاء لجان محلية لتسوية المنازعات التي تنشأ نتيجة للترحال الرعوي. وبالمثل، قدّم حفظة السلام الدعم للمؤسسات القضائية الوطنية فيما يتعلق بإدارة المنازعات على الأراضي، على سبيل المثال في دارفور، حيث ساعد الدعم الذي قدمته العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للمحاكم الريفية على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على إدارة المنازعات على الأراضي بالوسائل السلمية. وفي ليبيريا، ساعدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الحكومة على إنشاء مجالس لأمن المقاطعات والمناطق في جميع أنحاء البلد لتكون بمثابة آلية للإنذار المبكر تساعد على معالجة الشواغل الأمنية المحلية وتعزيز القدرات المحلية في مجال حل النزاعات.

٤٤ - وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام على وضع مجموعة من الأدوات لتحليل النزاعات المحلية والتخطيط لها من أجل دعم تحديد الأولويات وتصميم التدخلات التي تقوم بها المكاتب الميدانية بهدف التصدي لديناميات النزاعات المحلية. وفي هذا السياق، تم اختبار مصفوفة للعمل الاستراتيجي في مجموعة مختارة من المكاتب الميدانية في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستعمم المصفوفة تدريجياً على المكاتب الميدانية الأخرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

خامسا - تعزيز نهج الحماية والنهج التي تضع الإنسان في محورها

ألف - إشراك المجتمعات المحلية

٤٥ - إن إشراك المجتمعات المحلية أمر أساسي بالنسبة لكل عنصر من عناصر البعثات تقريبا. وهو يقع في صميم جهود عمليات حفظ السلام الرامية إلى معالجة ديناميات النزاعات المحلية، وتعزيز النهج القائمة على المجتمعات المحلية لحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال إنشاء شبكات إنذار محلية، ودعم اللحمة الاجتماعية وسيادة القانون.

٤٦ - ويسلم إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المتخذ في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بأهمية إشراك المجتمعات المحلية في الشراكات في مجال حفظ السلام، ويؤكد على الأهمية الحيوية للتعاون بين عمليات حفظ السلام والبلدان المضيفة، فضلا عن الحاجة إلى إشراك جميع فئات المجتمع المدني في تنفيذ الولايات. ويؤكد الإعلان أيضا أهمية مواصلة تحسين الاتصالات والتفاعلات الاستراتيجية مع السكان المحليين، وليس من شأن ذلك أن يساعد المجتمعات المحلية المضيفة على فهم بعثات حفظ السلام وولاياتها بشكل أفضل فحسب، بل أيضا على تعزيز سلامة وأمن حفظة السلام أنفسهم.

٤٧ - وتشجع كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على اتباع نهج يقوم على إشراك المجتمعات المحلية في الميدان عبر إصدار توجيهات تُعَمَّم عن طريق مذكرة بشأن ممارسة إشراك المجتمعات المحلية، تصف الخطوات اللازمة لكفالة اتساق العمل مع المجتمعات المحلية من أجل دعم تنفيذ الولايات، وإدارة التوقعات وتعزيز استيعاب الجميع.

٤٨ - وإشراك المجتمعات المحلية هو جهد مشترك تبذله جميع عناصر حفظ السلام. ووفقا للإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية، كان لعمل شرطة الخفارة المجتمعية التابعة للأمم المتحدة أثر إيجابي على العديد من البعثات. وقد أدى إلى تعزيز الإلمام بالحالة السائدة والسلامة العامة وحماية المشردين داخليا من جانب بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وحماية الضعفاء من النساء والأطفال من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما سمح بتعزيز نقل المهام الأمنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية من خلال بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وفي مالي، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الدعم لإنشاء منظمات للتشاور بشأن العدالة الجنائية في المناطق الرئيسية المتضررة من النزاع من أجل تيسير الإشراف الوطني والمجتمعي، وإتاحة قدر أكبر من التعاون المؤسسي. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدعم من شركاء آخرين دوليين ومن شركاء الأمم المتحدة، منهج عمل لبناء الثقة بين الطوائف في كوسوفو.

باء - حماية المدنيين

٤٩ - لا تزال حماية المدنيين مسألة ذات أولوية بالنسبة لعمليات حفظ السلام حتى عندما تعمل الأمم المتحدة في ظروف متزايدة الصعوبة. وعملا بالالتزام الجماعي بحماية المدنيين الوارد في الإعلان، تدعم كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الجهود الرامية إلى تكييف النهج المتبعة في حماية المدنيين لمواءمتها مع مختلف أشكال التهديدات التي تواجهها عمليات حفظ السلام باختلاف ولاياتها وسياقاتها ومواردها ومع خصائص هذه العمليات.

٥٠ - وعند حماية المدنيين، يؤدي اتباع نهج شامل للبعثة بأسرها إلى إرساء أسس للتوصل إلى تسويات سياسية دائمة وسلام مستدام. وبالإضافة إلى توفير الحماية المادية، تستعين البعثات بعناصرها النظامية والمدنية لمنع نشوب النزاعات والإنذار المبكر بها، وللقيام بأنشطة الوساطة وتسوية النزاعات، ومكافحة الإفلات من العقاب، وبناء قدرات السلطات الوطنية. فعلى سبيل المثال، أسهمت العناصر المدنية، بما في ذلك موظفو حقوق الإنسان والشؤون المدنية، في تنفيذ استراتيجيات حماية المدنيين على كامل نطاق البعثات بتحديد الأسباب الجذرية للنزاعات، وإنشاء آليات للإنذار المبكر بالأخطار التي تهدد المدنيين، ووضع خطط للحماية وتنفيذها، والقيام ببناء القدرات لتعزيز بيئات توفر الحماية.

٥١ - وقد أصدرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ملحقاً لسياستهما المتعلقة بحماية المدنيين لعام ٢٠١٥، يبين بالتفصيل أدوار ومسؤوليات القيادات المدنية والعسكرية والشرطية، ويعيد تأكيد مسؤوليتها عن ولايات حماية المدنيين. وقد بدأت الإدارتان في استعراض سياسة حماية المدنيين في عام ٢٠١٨، بالاستناد إلى التوجيهات التي وضعت وإلى أفضل الممارسات. وقد اعتمدت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى استراتيجيتين جديدتين لحماية المدنيين تتناسبان مع السياقات الخاصة بمجموع مواردهما المتاحة. وعلى وجه الخصوص، نفذت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التوصيات التي تضمنها تقرير التحقيق الذي أعده العميد (المتقاعد) فيرنان مارسيل أموسو لتعزيز الاستراتيجيات الوقائية لحماية المدنيين واتخاذ نهج أكثر استباقاً وتكاملاً لمواجهة التهديدات الناشئة.

جيم - حقوق الإنسان

٥٢ - واصلت البعثات، عند تكليفها بذلك، القيام برصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، وجمع المعلومات وتحليلها، وإعداد وسائل للإنذار المبكر والاستجابات العملية. كما واصلت البعثات دعم العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك بدعم المحاكمات الوطنية، ولا سيما دعم الضحايا والشهود. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، تُستخدم المعلومات التي تجمعها عناصر حقوق الإنسان بانتظام لإرشاد آلية الإنذار المبكر للبعثات، مما يحول دون تعرض المدنيين لأي ضرر محتمل. وقد تضمنت التقارير المتاحة للعموم التي تعدها عناصر حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تحليلاً للاتجاهات السائدة، وأتاحت حيزاً حيويًا للحوار بشأن العنف المتصل بالانتخابات وحماية الحيز الديمقراطي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، عمل عنصر حقوق الإنسان بشكل وثيق مع الفريق المعني بإصلاح قطاع الأمن ومع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة لضمان إصلاح قطاع الأمن في أفريقيا الوسطى بطريقة تتواءم مع حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأسهمت البعثات أيضاً في عمليات السلام والتوطيد من خلال دعم الآليات الوطنية لاستجلاء الحقيقة والمساءلة والمصالحة ومؤسسات سيادة القانون. وفي هايتي، يضطلع عنصر حقوق الإنسان بدور رئيسي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز مساءلة الشرطة الوطنية الهايتية.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت عناصر حقوق الإنسان أيضا بتقديم المشورة والمساعدة للقوات العسكرية بتنفيذ تدابير وآليات مصممة خصيصا لمنع وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والحد منها والتصدي لها. وفي مالي، تحاورت الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مع القوات المسلحة الوطنية بشأن هذه المسائل، وعملت على وضع إطار للامتثال لحقوق الإنسان لكي تستخدمه القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالمثل، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصل عنصر حقوق الإنسان التفاعل مع كل من عناصر الأمم المتحدة النظامية وبشكل مباشر مع قوات الأمن الوطنية للحد من الخسائر في صفوف المدنيين. وفي ست عمليات لحفظ السلام، نظّمت دورات تدريبية للأفراد النظاميين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وما يتصل بذلك من مسائل سياسية ومسائل عملية؛ كما تم تقديم التدريب والدعم الفني بشأن الامتثال للالتزامات والمعايير الدولية الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان إلى المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة المحليين.

دال - حماية الطفل

٥٤ - واصلت خمس بعثات لحفظ السلام تنفيذ الولاية المتعلقة بحماية الطفل. وقد تم إيفاد مستشارين لحماية الطفل من أجل تقديم المشورة إلى القيادة العليا للبعثات، والدعوة إلى حماية الطفل، والمشاركة في قيادة آلية الرصد والإبلاغ، وتنظيم دورات تدريبية، وتعميم هذه الولاية على جميع العناصر، والانخراط في حوار مع أطراف النزاع. وفي عام ٢٠١٨، سمح تفاعل مستشاري حماية الأطفال مع أطراف النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى بقطع التزامات ملموسة، بما في ذلك التوقيع على خطط عمل مع جماعة الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى المسلحة وتنفيذها، وتسريح الآلاف من الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع.

٥٥ - وتستمر المناقشات بين المكاتب المعنية في المقر بشأن إجراء استعراض، وطرائقه، لتوحيد مهام الحماية المتخصصة (حماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات) في عمليات السلام.

هاء - العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

٥٦ - تعمل حاليا كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالتعاون مع مكتب المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون السياسية، على وضع أول سياسة بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، من أجل تزويد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بإطار عام لمعالجة هذه المسألة. وتحدد السياسة مجالات العمل الرئيسية لمختلف الأطراف الفاعلة في عمليات السلام بهدف زيادة فعالية التنسيق والتكامل.

٥٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثات حفظ السلام رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليله والإبلاغ عنه، إلى جانب مساعدة الضحايا على اللجوء إلى القضاء، وتعزيز القدرات الوطنية بهدف مكافحة الإفلات من العقاب على تلك الجرائم، والترويج للقيام بإصلاحات تشريعية بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان، وتوعية الجهات الفاعلة الحكومية والسكان المحليين، بما في ذلك بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع. وقد تم إيفاد مستشارين معينين بحماية المرأة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة

الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، قام المستشارون المعنيون بحماية المرأة، بالتنسيق مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بمساعدة قوات الأمن الوطني، ولا سيما الشرطة الوطنية الكونغولية في آذار/مارس ٢٠١٨، والجيش الشعبي لتحرير السودان، على وضع خطط عمل.

سادسا - المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن

٥٨ - يشدد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام، فضلا عن ضرورة إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين والتكليف بمهام متعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مراحل التحليل والتخطيط والتنفيذ والإبلاغ. فزيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية، المدنية والنظامية على حد سواء، أمر أساسي لتحسين الفعالية.

٥٩ - وللمساعدة على تحقيق هذه الأهداف، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في عام ٢٠١٨ سياسة جنسانية جديدة بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأقرت هذه السياسة. وترمي هذه السياسة إلى تعزيز القيادة والمساءلة الجماعية عن تفعيل قضايا المرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام. ووضعت الإدارتان أيضا المؤشرات وخصصتا الموارد اللازمة لدعم القيادة العليا في تتبع النتائج وبناء القدرات وتعزيز عمليات التخطيط القائمة على الأدلة وتنفيذها والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، تم اختبار مبادرة أطلقت بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بهدف تحسين مراعاة المنظور الجنساني في تحليل النزاعات في ثلاثة سياقات انتقالية، الأمر الذي أسهم في إرشاد عمليات استراتيجية مثل وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في هايتي، وإجراء تقييم استراتيجي في دارفور، وتسليم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للمهام ذات الأولوية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى فريق الأمم المتحدة القطري في ليبيريا.

٦٠ - ولضمان أن تكون الخبرة الجنسانية موجودة على المستوى المناسب في البعثات وفقا للولايات الصادرة عن مجلس الأمن في قراره ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، أصدرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني توجيهها لنقل كبار مستشاري الشؤون الجنسانية في البعثات إلى مكاتب الممثلين الخاصين للأمين العام ورؤساء البعثات في عام ٢٠١٦. وبعد ذلك بعامين، مكّنت عمليات النقل في سبع بعثات من تقديم التوجيه الاستراتيجي في الوقت المناسب للقيادات العليا، ومن كفاءة تيسير الدعم التقني على كامل نطاق البعثات بسلاسة أكبر، ومن المساعدة على الاستفادة من الشراكات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات النسائية.

٦١ - واعترافا بالدور المركزي للجهات الفاعلة النسائية في المجتمع المدني، عجلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني نسق تعاملهما مع القيادات والمنظمات النسائية خلال عام ٢٠١٨. وشملت الوسائل المستخدمة الأيام المفتوحة السنوية، والتفاعل المنهجي للمنظمات النسائية مع كبار المسؤولين في الإدارتين، بما في ذلك خلال البعثات الرفيعة المستوى، والمشاريع المحددة الأهداف.

٦٢ - وتمشيا مع استراتيجيتي للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني استراتيجيات للتكافؤ بين الجنسين وخططا تنفيذية للأفراد النظاميين والموظفين المدنيين وذلك عموما بهدف بلوغ نسبة تمثيل أكبر للمرأة في كلتا الإدارتين من خلال وضع غايات تصاعديّة. وتشمل المبادرات التي أُطلقت تهيئة بيئة تمكينية، وتوظيف نساء تحديدا وتدريبهن، والقيام بأنشطة دعوية في البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بهدف زيادة عدد النساء في جميع مجالات حفظ السلام.

سابعاً - بناء السلام والحفاظ عليه

ألف - مساهمة حفظ السلام في الحفاظ على السلام

٦٣ - تؤدي بعثات حفظ السلام دورا محوريا في بناء السلام والحفاظ عليه. وهي توفر حيزا حيويا في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع للوساطة بين الأطراف، وإعادة بناء المؤسسات المدمرة، ومشاركة الفئات الضعيفة من السكان. وتساعد البعثات البلدان المضيفة في وضع أولويات واستراتيجيات بناء السلام، وتمكّن الجهات الفاعلة الوطنية والدولية من الاضطلاع بمهام بناء السلام، وتنقذ مباشرة المراحل الأولى من عمليات بناء السلام في بيئات حفظ السلام. وتقوم بعثات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، لكونها تجمع خبرات وقدرات في طائفة واسعة من المسائل، بمساعدة البلدان المضيفة على معالجة العديد من العوامل المسببة للنزاعات. كما تمكّن هذه البعثات من تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الذي يعتمد على ولاياتها وخبراتها ومواردها، وهو ضروري لمساعدة الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على السلام ومنع عودة النزاع بشكل أفضل. ويمكن للتمويل البرنامجي أن يؤدي دورا هاما في تلك الجهود بوصفه أداة للنهوض بالأهداف الاستراتيجية للبعثات وأن ييسر عمليات الانتقال المستدامة، عند الاقتضاء، من خلال المشاركة في التنفيذ مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، كما حدث في هايتي ودارفور. وسيساعد إصلاح ركيزة السلام والأمن، الذي سيؤدي إلى دمج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على تيسير هذا التعاون.

٦٤ - وفي إدارة عمليات حفظ السلام، يمكن لكل من المقر والكيانات الميدانية المشاركة في عمليات التخطيط والتقييم وتعبئة الموارد وتنفيذ البرامج استنادا إلى الولايات والمزايا النسبية لكل كيان من خلال آليات من بينها جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون. كما يواصل ترتيب جهة التنسيق العالمية تشجيع تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في مجال سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع على نحو منسق ومتسق، بوسائل من بينها الاستفادة من مواطن القوة الفريدة والمتميزة لأعضائها، والجمع بين التدخلات العملية والتحليل السياسي والتكامل بين مختلف الركائز.

باء - شرطة الأمم المتحدة

٦٥ - لقد برهنت على الدور الأساسي الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة بوصفها مقدما للمساعدة الشرطية على كامل نطاق المنظومة العمليّة الانتقالية الأخيرة، بما في ذلك في ليبيريا وهايتي، وإعادة تشكيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتمثل شرطة الأمم المتحدة، من خلال الدعم العمليّ ودعم تنمية القدرات الذي تقدمه لأجهزة الشرطة في الدول المضيفة وغيرها من الكيانات المسؤولة عن إنفاذ القانون، ركيزة استراتيجية للمنظمة تقوم بالحفاظ على السلام وتحول دون نشوب النزاعات، بما في ذلك في السياقات التي لا توجد فيها بعثات.

٦٦ - وبالاعتماد على مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقتهما، نحن بصدد استكشاف إمكانية تعزيز مساهمة شرطة الأمم المتحدة في النهوض بالحلول السياسية للنزاعات. وسوف يتطلب ذلك دعماً أكبر للخبرة الشرطية في تحليل النزاعات، واستكشاف الآفاق والإنذار المبكر، والوقاية، والعمليات الإنمائية. ومن خلال العمليات المراعية للاعتبارات الجنسانية، يعمّق ضباط شرطة الأمم المتحدة أثر جهود الحماية التي تبذلها عمليات حفظ السلام.

٦٧ - وواصلت شعبة الشرطة تحسين أداء عناصر الشرطة ومساءلتهم، فضلاً عن سلامة وأمن أفراد الشرطة. وقد تم إحراز تقدم نحو وضع توجيهات لتبسيط جهود التأهب والتقييم السابقة لنشر فرادى ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك عن طريق تنظيم دورة لقادة شرطة الأمم المتحدة، على النحو المبين في تقرير سلفي (S/2016/952) وذلك استجابةً للاستعراض الخارجي لمهام شعبة الشرطة وهيكلها وقدراتها الذي أُجري في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦. ويلزم بذل مزيد من الجهود من حيث السياسات والتخطيط والتوجيهات العملية والتدريب وتوافر المعدات لتحديد الممارسات الجيدة وتطبيقها على نحو منهجي.

٦٨ - وتشمل الأولويات الهامة الأخرى المتصلة بالشرطة بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ما يلي: (أ) الاستخدام الأمثل للقدرات الشرطية الدائمة؛ (ب) واستخدام قائمة المرشحين المقبولين لشغل المناصب القيادية العليا في الشرطة؛ (ج) وصقل نُجج أفرقة الشرطة المتخصصة لتنفيذ الولايات المحددة الأهداف؛ (د) وتعزيز عمليات الفرز وتقليص فترة عملية الاستقدام من خلال نظام إدارة الموارد البشرية الخاص بالشرطة؛ (هـ) ومواصلة استخدام الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية؛ (و) والنهوض باستراتيجيتي للتكافؤ بين الجنسين على مستوى العناصر النظامية.

جيم - سيادة القانون/العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٦٩ - ما زال عنصر العدالة والمؤسسات الإصلاحية في عمليات حفظ السلام يؤديان دوراً مهماً في الحفاظ على السلام عبر تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك من خلال دعم بناء القدرات الوطنية، والمساهمة في بسط السلطة الشرعية للدولة، ومكافحة الإفلات من العقاب وحماية المدنيين. وتشمل هذه الجهود تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة من أجل إنشاء الهيكل الوطني اللازم لإرساء سيادة القانون، ومحاسبة الجناة عن الجرائم التي تؤجج النزاعات، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، وتشغيل السجون في ظروف آمنة وإنسانية.

٧٠ - وفي هايتي، قدمت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي المساعدة المجلس الأعلى للقضاء المنشأ حديثاً على وضع الصيغة النهائية لخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، من أجل تعزيز التطوير المهني للقضاة وتعزيز الرقابة والمساءلة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم للجهود التي تبذلها السلطات لإقامة مؤسسات العدالة والسجون خارج بانغي، وإحراز تقدم باتجاه تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، واحتجاز الأفراد ومحاکمتهم على الجرائم المتصلة بالنزاع، ووضع نُجج للعدالة الانتقالية دعماً لمبادرة وساطة الاتحاد الأفريقي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عجلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم الدعم للمحاكمات الجنائية في القضايا المرفوعة على ضباط الجيش وأفراد الجماعات المسلحة، مما أدى إلى إدانات تاريخية على جرائم الاغتصاب والهجمات ضد المدنيين. وفي جنوب السودان، عملت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع السلطات القضائية على إنشاء قدرات متخصصة لتحقيق في قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومقاضاة مرتكبيها.

٧١ - وفي المقر، واصلت دائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية، بما في ذلك هيئتها الدائمة للعدالة والسجون التي يمكن نشرها بسرعة، تقديم الدعم الاستراتيجي والعملي للبعثات، وإعداد المواد التوجيهية والبرامج التدريبية، وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى، مثل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع. ومن خلال ترتيب جهة التنسيق العالمية، واصل كل من مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرهما من شركاء الأمم المتحدة تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون على مستوى المساعدة المقدمّة في مجال سيادة القانون لضمان تنفيذ الولايات المتعلقة بسيادة القانون والقطاع الأمني بكفاءة.

دال - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٧٢ - تواصل عمليات حفظ السلام تكييف أنشطتها في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع بيئات تزداد تعقيدا. وللمساهمة في تحقيق الاستقرار وإرساء الأسس لهذه البرامج، أطلق العاملون في هذا المجال عمليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تشمل برامج للحد من العنف المجتمعي وغيرها من تدابير بناء الثقة. وقد سمحت برامج الحد من العنف المجتمعي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بتمكين السلطات المحلية من تنفيذ مشاريع بدأت تتيح استعادة السلطة من حَمَلَة البنادق ودعم الإدماج الاجتماعي. وتستهدف هذه البرامج أفراد الجماعات المسلحة والشباب المعرضين لخطر التجنيد من خلال التفاعل مع المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية، والمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار وبناء السلام وحماية المدنيين. ولا تزال مشاريع الحد من العنف المجتمعي تعرض مُهَجَّاء مرنة ملائمة لسياقات محددة في عمليات السلام، فقد دعمت العملية السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وساهمت في منع تجنيد الشباب المعرضين للخطر من قبل الجماعات المسلحة في مالي، وعززت البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٣ - ولتدوين الممارسات الناشئة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمساهمة في مواءمة النهج العملية، تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بتنقيح المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستشمل المعايير الجديدة نموذجا منقحا عن نهج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويقترح هذا النموذج التفاعل مع الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات في مرحلة مبكرة من عملية السلام، وإدراج الإدماج في إطار نهج "الحفاظ على السلام". وستقوم الأمم المتحدة بوضع توجيهات جديدة في المجالات السياسية المتغيرة، بما في ذلك بشأن الحد من العنف المجتمعي ومنع التطرف العنيف، فضلا عن وضع توجيهات توضح كيفية تطبيق الأطر القانونية في السياقات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والسعي إلى تحقيق الاتساق بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمليات السياسية. وسوف أقدم تقريرا عن المعايير المنقحة عقب إصدارها.

٧٤ - وبالتعاون مع البنك الدولي، تواصل إدارة عمليات حفظ السلام تقديم الدعم لتنفيذ برنامج قدرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للاتحاد الأفريقي، وهو شراكة ثلاثية في مجال بناء القدرات ووضع التوجيهات. وعلاوة على ذلك، تعكف إدارة عمليات حفظ السلام على وضع مواد تدريبية وتوجيهية بشأن إدارة الأسلحة المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في إطار أول شراكة لها مع مكتب شؤون نزع السلاح. وقد تم الانتهاء من صياغة التوجيهات المتعلقة بالأطفال والتطرف العنيف، بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة.

هاء - إصلاح قطاع الأمن

٧٥ - كُلفت أربع عمليات لحفظ السلام بولايات تتعلق بإصلاح قطاع الأمن وكانت لديها خبرة فنية في هذا المجال، ونُشر مستشارون معنيون بإصلاح قطاع الأمن في اثنتين من بيئات حفظ السلام السابقة. ووفرت تلك الخبرات في مجال إصلاح قطاع الأمن الدعم للجهود المبذولة بقيادة وطنية لإقامة أجهزة أمنية تتسم بالمهنية والقدرة على الاستجابة والتمثيل والخضوع للمساءلة، تماشياً مع قرار مجلس الأمن ٢١٥١ (٢٠١٤).

٧٦ - ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، تقدم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم لعملية الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، من أجل أمور من بينها المساعدة في كفالة التوصل إلى توافق آراء بين الأطراف بشأن جوانب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وخطة التنمية الوطنية التي تعزز بعضها بعضاً، من قبيل إدماج المقاتلين السابقين في الأجهزة الأمنية.

٧٧ - وقدمت عناصر إصلاح قطاع الأمن في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المشورة الاستراتيجية لدعم إقامة مؤسسات أمنية وطنية تتسم بالفعالية والاستدامة المالية وتكون مدربة ومجهزة لأداء المهام المناسبة وحماية المواطنين. كما تقدم عناصر إصلاح قطاع الأمن في البعثتين الموجودتين في مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة لقطاع الأمن.

٧٨ - وفي سياق منتدى التنشيط الرفيع المستوى لجنوب السودان، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام المشورة بشأن جوانب إصلاح قطاع الأمن المتصلة بالمفاوضات وما يمكن أن يترتب على الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من آثار على تنفيذ الاتفاقات. وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام أيضاً الدعم إلى حكومتَي ليبريا وكوت ديفوار للحفاظ على التقدم المحرز في جهودهما الوطنية المبذولة في مجال إصلاح قطاع الأمن في أعقاب إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

واو - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٩ - يشكل وجود المتفجرات الخطرة، بما في ذلك الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، عائقاً أمام تنفيذ الولايات، وينال من سلامة حفظة السلام والمجتمعات المحلية، ويعرقل المحاولات الرامية إلى بناء السلام المستدام. وتقدم دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الخبرة الفنية والمشورة المتخصصة لمساعدة عمليات السلام على التخفيف من حدة هذه المخاطر وتحسين سبل حماية المدنيين.

٨٠ - ففي مالي، سجلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ٦٣٦ حادثة متصلة بأجهزة متفجرة يدوية الصنع في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، استهدفت ٣٧ في المائة منها حفظة السلام بصورة مباشرة، مما أسفر عن سقوط ٤١٠ قتلى وإصابة ١٠٦٩ شخصا. وقامت الدائرة بتصميم ووضع وتنفيذ إطار شامل للتخفيف من الأخطار الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع؛ ومنذ إنشاء الإطار، انخفض معدل الإصابات في كل حادثة وقعت في عمليات حفظ السلام بمقدار النصف خلال السنوات الثلاث الماضية. كما تحسنت قدرة حفظة السلام على الكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع: حيث ارتفعت نسبة الأجهزة التي اكتشفت قبل الانفجار والتي استهدفت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من ١١ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٧.

٨١ - وفي أبيي وجنوب السودان، يكفل تطهير الطرق من الألغام وتدابير التحقق من خلوها منها المرور الآمن ويسر إيصال المساعدات الإنسانية وتحركات البعثة. ففي أبيي، مكّنت عمليات التطهير البعثة من إنشاء المزيد من قواعد حفظ السلام ومواقع الأفرقة، ومن ثم من زيادة قدرتها على تحقيق أهداف ولايتها. وفي الصحراء الغربية، مكّنت عمليات التطهير المراقبين العسكريين في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من التحرك في المنطقة الواقعة شرق الجدار الرملي. وفي دارفور، تواصلت الأفرقة المعنية بالتوعية بمخاطر الألغام مع المجتمعات المحلية، بمن فيهم المشردون داخليا.

٨٢ - ومن شأن إرساء نظام آمن لإدارة الأسلحة والذخيرة أن يقلل خطر قيام المخترين بعمليات نهب أو سرقة أو تحيّل. وتعمل دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي من أجل تعزيز القدرات الوطنية وضمان تخزين الأسلحة والذخيرة بطريقة آمنة ومأمونة.

٨٣ - وفي السنة الماضية، وبمساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ومكتب الشؤون العسكرية، وضعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام معايير للتخلص من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وشكّلت تلك المعايير حجر الأساس لاستحداث نهج شامل للمنظومة بأكملها للتخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

ثامنا - تحسين الأداء وسلامة حفظة السلام وأمنهم

ألف - الاتجاهات والمبادرات المتعلقة بالسياسة العامة

٨٤ - على النحو المذكور سابقا، يعرّض الطابع المتغير للنزاعات حفظة السلام لمخاطر أمنية كبيرة. فقد تضاعف عدد الوفيات تقريبا في صفوف حفظة السلام العسكريين من جراء أعمال العنف في عام ٢٠١٧، إذ ارتفع من ٣٤ حالة في عام ٢٠١٦ إلى ٦١ حالة، وهو أعلى رقم مسجل بالنسبة لعمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٤. وعملا بالتوصيات الواردة في تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، وخطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام، في عام ٢٠١٨، اتخذت الأمانة العامة إجراءات لتحسين سلامة وأمن أفراد حفظ السلام. وركزت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على تحسين القدرة على إدارة الأزمات من أجل تعزيز قدرة البعثات على الصمود. ووضعت توجيهات لتنفيذ نهج قائم على القدرة في إدارة الأزمات، وتعزيز التأهب لمواجهة الأزمات من

خلال تمارين المحاكاة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء فريق من المصممين والميسرين لعمليات إدارة الأزمات، ويجري تنفيذ مشروع يهدف لإجراء اختبارات مستوى إجهاد القدرات اللازمة لمواجهة الأزمات في البعثات الأكثر عرضة للمخاطر.

٨٥ - كما اتخذت الأمانة العامة تدابير لمساندة الدول المضيفة في جهودها الرامية إلى تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام إلى العدالة. ووضعت إجراءات تشغيل موحدة تتعلق بتفادي وقوع مثل هذه الجرائم والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها، وقدمت توجيهات إلى جميع عمليات حفظ السلام في هذا الشأن.

٨٦ - وحسب المؤشرات الأولية، بدأت تلك الجهود تؤتي ثمارها، ولكن يجب أن نظل يقظين، لأن مستوى التهديدات التي يتعرض لها حفظة السلام ما زال مرتفعا للغاية. وانخفض عدد القتلى نتيجة الأعمال العدائية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (١٧ قتيلا) بنسبة ٤٣ في المائة مقارنة بالعدد المسجل في نفس الفترة من عام ٢٠١٧ (٣٠ قتيلا). كما شهدت الأشهر الستة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ انخفاضا بنسبة ٦٠ في المائة في عدد القتلى (١٦ قتيلا) مقارنة مع عدد القتلى المسجل في الأشهر الستة التي سبقتها، أي من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (٤٠ قتيلا).

٨٧ - وفي حين أن الوفيات الناجمة عن الأعمال العدائية في صفوف حفظة السلام تخطى في الواقع بقدر كبير من الاهتمام، فإن المخاطر المرتبطة بالسلامة المهنية، وليس الأفعال الإجرامية والعنيفة، تظل السبب الرئيسي للوفيات والإصابات والأمراض في صفوف حفظة السلام. وقد خلصت دراسة أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ بشأن الأثر والتكلفة للسلامة والصحة المهنتين في عمليات حفظ السلام، إلى أن عدد الوفيات من جراء المخاطر المرتبطة بالسلامة والصحة المهنتين سنويا يفوق عدد الوفيات المتصلة بأعمال العنف، بمعدل ٣ إلى ١ بالنسبة للوفيات، وبمعدل ١٠ إلى ١ بالنسبة للإصابات. كما خلصت الدراسة إلى أن التكلفة الإجمالية التي تتكبدها المنظمة وعملياتها لحفظ السلام من جراء الوفيات والإصابات والأمراض الناجمة عن المخاطر المرتبطة بالسلامة والصحة المهنتين تبلغ حوالي ٢٥٠ مليون دولار سنويا. واستجابةً لذلك، أصدرت نشرة في تموز/يوليه ٢٠١٨ (ST/SGB/2018/5) تدعو إلى وضع نظام لإدارة السلامة والصحة المهنتين سيُنشأ في إطار إدارة الدعم العمليتي المستقبلية.

٨٨ - كما شدد على ذلك إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يحتم علينا المشهد المتغير والتهديدات الناشئة أن نضاعف جهودنا الجماعية لتحسين أداء عمليات حفظ السلام. وفي حين تسلم الأمانة العامة بهذا التحدي، فإنها لم تدخر جهدا لتعزيز الأداء. ونحن نعمل من خلال تنفيذ خطة العمل على تغيير العقلية وتعزيز جاهزيتنا العملية وتعديل موقفنا. ونحن نعمل أيضا على تعزيز قدرات حفظ السلام عن طريق توفير تدريبات أفضل، ونبذل قصارى جهدنا لتزويد أفرادنا بالمعدات والقيادة التي يحتاجون إليها. وقد سمحت هذه الجهود بإحراز تقدم، ولكن لا يزال يتعين القيام بالكثير من الجهود.

باء - جمع وتحليل الاستخبارات/المعلومات المتعلقة بحفظ السلام

٨٩ - عقب إصدار سياسة إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بشأن المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحفظ السلام في أيار/مايو ٢٠١٧، بدأ تنقيح تلك السياسة اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ومن خلال العمل عن كثب مع الدول الأعضاء، نقوم بتنقيح تعريف الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام، أو "جمع وتحليل الاستخبارات/المعلومات المتعلقة بحفظ السلام"، بصيغته الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام ٢٠١٧ (A/71/19). وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مع النظراء في الأمانة العامة وبعثات حفظ السلام والدول الأعضاء لتنفيذ تلك السياسة. وأُنجز دليل ميداني لخلية التحليل المشتركة للبعثة في آذار/مارس ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يُنجز دليل للاستخبارات العسكرية المتعلقة بحفظ السلام في الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وتجري بلورة عدد من إجراءات التشغيل الموحدة، بما في ذلك بشأن الحصول على الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام والتعامل مع هذه الاستخبارات وأمنها. وستوفر هذه الإجراءات، حال إنجازها، مناهج عمل لتعزيز التوجيهات القانونية والعملياتية الموجهة للبعثات، وتحسين سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، وتقديم الدعم لتنفيذ الولايات المتصلة بحماية المدنيين. وقد أجريت بنجاح في تموز/يوليه ٢٠١٨ أول دورة تدريبية في مجال الاستخبارات العسكرية المتعلقة بحفظ السلام لفائدة أفراد من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ ومن المقرر أن تُنظم دورة تدريبية ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ومن المقرر عقد دورتين أخريين في عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، ستضع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مجموعة مواد لتدريب المدربين، مما سيشجع للدول الأعضاء نشر أفراد المخابرات العسكرية الذين لديهم الفهم اللازم لكيفية جمع الاستخبارات في إطار حفظ السلام. ويجري النظر أيضاً في تنفيذ مبادرة مماثلة بالنسبة للأفراد العاملين في استخبارات الشرطة المتعلقة بحفظ السلام.

جيم - الإطار المتكامل لسياسات الأداء

٩٠ - تكتسب القدرة على تقييم أداء عمليات حفظ السلام أهمية محورية لتعزيز كفاءتها وفعاليتها. وتعمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني على استثمار موارد وجهود كبيرة لوضع الإطار المتكامل لسياسات الأداء الذي طلبته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وأيده مجلس الأمن. وعند إجراء استعراض لأدوات تقييم الأداء الحالية بغرض تلبية طلب اللجنة الخاصة، اتضح أن هناك حاجة إلى عنصرين مختلفين هما: إطار يجمع السياسات والمعايير الحالية المتعلقة بالأداء، ونظام تقييم شامل للأداء يقيس الأثر والفعالية الإجماليين لأي عملية من عمليات حفظ السلام. وستقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بإعداد وثيقة بلورة العنصر الأول، ويجري العمل بالفعل على العنصر الثاني.

٩١ - ويتمثل الهدف الذي نصبو إليه، من وضع الإطار المتكامل لسياسات الأداء ونظام التقييم الشامل للأداء، في النهوض بجميع حفظة السلام، المدنيين منهم والعسكريين، ومساءلتهم على جميع المستويات وبنفس القدر، في الميدان والمقر على حد سواء. ويتطلب تغيير الهياكل المؤسسية وأنماط السلوك الفردية من جميع الجهات الفاعلة في مجال حفظ السلام أن تعمل على معالجة أوجه القصور وتعزيز القيادة والمساءلة والتحفيز على إحداث هذا التغيير. ويتمثل هدفنا في تعظيم الأثر في الميدان لدى تنفيذ ولايات حفظ السلام.

٩٢ - ويشكل جمع البيانات وتحليلها جزءاً لا يتجزأ من تقييم الأداء. وسوف يمكننا نظام تقييم الأداء الشامل الجديد من تقييم أداء البعثة بأسرها - بعنصرها المدني والنظامي، على مستوى الموظفين وعلى مستوى القيادة - من خلال جمع البيانات وتحليلها. ويتمثل الهدف في مساعدة القيادة العليا على اتخاذ قرارات أكثر استنارة لإعادة تركيز الجهود واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وسيتيح النظام أيضاً مساعدة الدول الأعضاء على وضع ولايات ذات أهداف محددة بشكل أفضل وتوجيه الموارد نحو المجالات التي يمكن فيها للبعثات أن تُحدث أكبر أثر.

٩٣ - وسيجري تتبع الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية من خلال نظام تقييم الأداء الشامل وإدراج المعلومات في قاعدة بيانات. وسيجري تحليل البيانات وإبلاغ كبار المديرين عنها بانتظام لاستعراضها واتخاذ قرارات بشأنها. وستتاح إمكانية الاطلاع على المعلومات من خلال لوحة متابعة بغرض الرصد المستمر للتقدم المحرز. وستستخدم البيانات والتحليلات لتحسين عملية إبلاغ المقر والدول الأعضاء من خلال قنوات الإبلاغ القائمة.

٩٤ - ويجري اختبار نظام تقييم الأداء الشامل في عام ٢٠١٨ في ثلاث عمليات لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وستحدد المشاورات مع الميدان ملامح عملية وضع منهاج العمل، لضمان ألا يصبح بمثابة نهج "واحد يناسب الجميع" يُفرض من المقر وإنما أداة قابلة للتكيف مع سياق كل بعثة. وسيجري إدخال تعديلات على النظام بعد إنهاء عملية استخلاص الدروس المستفادة في ختام المرحلة الأولى من المشروع التجريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ومن المتوقع أن تنضم ثلاث عمليات أخرى لحفظ السلام إلى المرحلة الثانية من المشروع التجريبي في الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وسيطبق النظام بعد ذلك في العمليات المتبقية خلال السنة التالية. وستواصل التفاعل مع الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع بصورة استباقية.

دال - تعزيز القيادة والمساءلة

٩٥ - لا تزال إدارة أداء رؤساء البعثات ونوابهم ومساءلتهم تجري من خلال نظام الاتفاقات وتقييمات الأداء ذات الصلة. وواصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضاً تجهيز نتائج الدعوة العالمية للترشيحات لمناصب ممثلي الخاصين ونواب ممثلي الخاصين لعام ٢٠١٧. وقد تم ذلك جزئياً من خلال التواصل مع المرشحين ذوي الإمكانات الكبيرة، وخصوصاً النساء والمرشحين من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً، وتشجيع ترشيحهم للمشاركة في دورات تدريبية على القيادة العليا من أجل مساعدتهم في الاستعداد للتقييمات والمهام التنافسية في الميدان. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، عينت أربع نساء جرى تحديد أسمائهن من خلال الدعوة العالمية في منصب رئيسة أو نائبة رئيس لعملية من عمليات حفظ السلام، مما رفع مجموع عدد الإناث من كبار القادة. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بلغت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب في القيادة العليا في البعثات التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ٣٨ في المائة.

٩٦ - وتسترشد عملية اختيار وتعيين كبار القادة بأعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة، على نحو ما تقتضيه المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، مع المراعاة الواجبة للتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين ومبدأ التكامل بين أعضاء فريق القيادة، وذلك وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة. وتماشياً مع التوصيات

الواردة في استراتيجيتي بشأن التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، تُبذل جهود لتعزيز عملية الاختيار للتعين في المناصب العليا من خلال استحداث أدوات إضافية لتحسين تقييم مدى ملاءمة المرشحين لمناصب محددة في القيادة العليا.

٩٧ - واستمر أيضا بذل الجهود الاستباقية للتأكد من أن لدى كبار القادة المعينين حديثا والمحتمل تعيينهم في المستقبل المهارات والمعارف اللازمة لتنفيذ ولايات متعددة الأبعاد. وأُنجزت أولى الدورات التدريبية لفائدة قادة الشرطة في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ويجري تحضير دورات تدريبية أخرى لفائدة قادة وحدات الشرطة المشكّلة وكتائب المشاة في عمليات حفظ السلام. ووُسِّع نطاق الدورة التدريبية لفائدة قادة القطاعات العسكرية لتشمل رؤساء أركان القوة، وعُززت لكي تراعي التوصيات المنبثقة عن خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام. وبالإضافة إلى ذلك، استحدث مكتب الشؤون العسكرية عملية دقيقة لتعيين واختيار قادة القطاعات، اعترافا بدورهم الرئيسي في البعثات. ويجري أيضا تطوير عمليات للتدريب القائم على سيناريوهات لكبار المديرين في البعثات الميدانية بالتعاون مع المعهد الدولي للسلام.

٩٨ - وفي المقر، يستفيد كبار القادة المعينين حديثا من جلسات إحاطة مكثفة سابقة للانتشار، وتستكمل بتدريب تمهيدي شامل يتناول المواضيع الشاملة. ولا تزال الفرصة متاحة أمامهم أيضا لكي يشاركوا في مبادرة الشراكة على مستوى القيادات. ومنذ إطلاق تلك المبادرة، قُدم الدعم في مجال القيادة إلى ٢٤ من رؤساء ونواب رؤساء عمليات حفظ السلام المدنيين المعيّنين حديثا عن طريق اقتراحهم بأحد القادة المتمرسين السابقين أو العاملين حاليا في الأمم المتحدة. ونعتمز البدء في توسيع نطاق المبادرة لتشمل رؤساء البعثات العسكريين قبل نهاية عام ٢٠١٨. وتعزيزا للدعم المقدم في مجال القيادة، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في إجراء تقييم تجريبي من جميع الجوانب للقادة من رتبتي وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد في المقر وفي العمليات الميدانية. وخضعت دفعة أولى من المشاركين للتقييم الذي أعقبه إجراء دورات إرشادية ووضع خطط تطوير فردية.

هاء - تحسين وتقييم أداء الأفراد النظاميين

بناء القدرات والتدريب

٩٩ - يسلم إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأهمية التدريب لتحسين الأداء، ومن ثم لتوفير السلامة والأمن، وهي علاقة تشير إليها أيضا خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام. وقد أطلقنا خطة تدريبية جديدة نقوم بتنفيذها حاليا، وهي موجهة نحو دعم تنفيذ خطة العمل. وتركز خطة التدريب على ثلاثة مجالات هي: (أ) وضع معايير للتدريب وتعميمها؛ (ب) وبناء قدرة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على توفير التدريب؛ (ج) والتحقق من ذلك التدريب للتأكد من أنه يتفق مع المعايير المحددة ومن نشر الأفراد المدربين فقط.

١٠٠ - وتؤكد التعليقات الواردة من البعثات الخمس الأكثر عرضة للمخاطر (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان) أن أوجه القصور في التدريب السابق للنشر الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد

شرطة يعد سببا من الأسباب التي تسهم في عدم الجاهزية للعمل في البيئات الميدانية الصعبة. وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، نشرت دائرة التدريب المتكامل ١٦ فريقا من أفرقة التدريب المتنقلة، بناء على طلب الدول الأعضاء، للمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية. وبموازاة ذلك، تُبذل حاليا جهود لتعزيز القدرة على توفير التدريب في البعثات من خلال زيارات ميدانية تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لتحسين التدريب.

١٠١ - ويستمر بذل الجهود الرامية إلى تعزيز مواد التدريب وتوسيع النطاق الذي تغطيه. وتشمل مواد التدريب الجديدة، التي استحدثت في عام ٢٠١٨، مواد تدريبية متخصصة لضباط الأركان ووحدات الطيران العسكري ووحدات الهندسة ووحدات النقل ووحدات الدعم لمقر قيادة القوة ووحدات القوات الخاصة والوحدات النهرية. وأعطيت الأولوية لترجمة مواد التدريب إلى اللغة الفرنسية. وتُبذل حاليا جهود أيضا لتعزيز التوجيهات المتعلقة بحماية الطفل لفائدة شرطة الأمم المتحدة، استنادا إلى السياسة المتعلقة بحماية الطفل المتخصصة المتعلقة بحماية الطفل لفائدة شرطة الأمم المتحدة، استنادا إلى السياسة المتعلقة بحماية الطفل في عمليات حفظ السلام الصادرة في عام ٢٠١٧، وسيبدأ العمل بها من خلال تنظيم سلسلة من حلقات العمل التدريبية في عام ٢٠١٨. ويجري أيضا تحديث المواد التدريبية المتخصصة الأخرى التي أُعدت للوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، وسيبدأ العمل بها خلال حلقة عمل تدريبية متخصصة عُقدت في السويد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ الدليل العملي المتعلق بحماية الطفل لفائدة الموظفين المعنيين بحماية الطفل في عمليات السلام مرحلته النهائية، وسيتم إطلاقه خلال حلقة عمل إقليمية ستُعقد في عام ٢٠١٩. واستنادا إلى نتائج تقييم الاحتياجات الذي أُجرى في أيار/مايو ٢٠١٨، توفر البعثات مزيدا من التدريبات في مجال حماية المدنيين التي تعتمد على سيناريوهات وفي سياقات محددة، وذلك بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وقامت الإدارتان بتدريب ٩٢ مدريا من البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك باللغة الفرنسية، على المواد التدريبية المتخصصة المتعلقة بالحماية الشاملة للمدنيين. ويجري حاليا إعداد نسخة من تلك المواد المتخصصة، مصممة خصيصا لتلبية احتياجات وحدات الشرطة المشكّلة، كما عُقدت في آب/أغسطس ٢٠١٨ دورة تدريبية بشأن الحماية الشاملة للمدنيين لفائدة البلدان المساهمة بأفراد شرطة.

١٠٢ - وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضا بإعداد مجموعة مواد تدريبية لبناء قدرات مستشاري شؤون حماية المرأة، تستند إلى التجارب العملية والدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستخلصة من طائفة متنوعة من البعثات الميدانية. وفي الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، أُجرت دائرة التدريب المتكامل ١٩ نشاطا في مركز إعداد المدربين في عنتيبي، أوغندا، لفائدة ٤٩٠ فردا تتراوح مناصبهم بين مستشارين عسكريين للشؤون الجنسانية وقادة قطاعات. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تشجيع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة على تقديم مشاركات، فقد بلغ متوسط معدل مشاركة المرأة ٢٩ في المائة. وسيستمر التشديد على أهمية تحقيق الأهداف الجنسانية في الحوارات مع البلدان المساهمة بقوات.

١٠٣ - وتواصل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني الاضطلاع بعملية قوية للتعليم المؤسسي تشمل استخلاص وتبادل الدروس والخبرات المستخلصة من البعثات من خلال عمليات الاستعراض اللاحقة للعمل وتقارير نهاية المهمة والدراسات المتعلقة بالدروس المستفادة، ووضع مواد بشأن السياسة العامة ومواد توجيهية تسترشد بالدروس المحددة، ووضع وتنفيذ عمليات تدريب قائمة على معايير

السياسة العامة. وتتاح المواد التوجيهية والتدريبية للدول الأعضاء ومعاهد التدريب على حفظ السلام من خلال مركز موارد حفظ السلام، الذي كان يضم في وقت كتابة التقرير ٤٠٧ وثائق، ولديه ١٠٧ مشتركين. وقد أصبحت وثائق مركز الموارد متاحة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

تقييمات الأداء المتكاملة لوحدات الأفراد النظاميين

١٠٤ - على النحو المطلوب بموجب سياسة ضمان التأهب العملياتي وتحسين الأداء، يقوم قادة القوات لجميع بعثات حفظ السلام التي تضم وحدات للأفراد النظاميين بتقييم البعثات مرة واحدة على الأقل في كل عملية تناوب. ويجري إطلاع قائد الوحدة على تلك التقييمات من أجل وضع خطة لتحسين الأداء، عند الاقتضاء. ومن أجل تنظيم وتوحيد عملية تقديم التقارير إلى مقر الأمم المتحدة، وإتاحة إمكانية إجراء تحليل متكامل للبيانات باستخدام مصادر البيانات الأخرى المتاحة المتصلة بالأداء، مثل تقييمات المعدات المملوكة للوحدات، تم تزويد جميع بعثات حفظ السلام المعنية بأداة إلكترونية آمنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتستخدم جميع البعثات تلك الأداة، وقد تم بالفعل تقييم معظم الوحدات المنشورة حالياً. وتتطلب هذه الأداة قيام قادة القوات بتقديم موجزات عن تقييمات الوحدات إلى المقر فيما يتعلق بستة مجالات رئيسية وهي: فهم ولاية البعثة ودعمها؛ والقيادة والتحكم؛ والتدريب والانضباط؛ وحماية المدنيين؛ والصحة؛ والاستدامة. وتتطلب الأداة أيضاً تقديم عدة ردود في شكل نص حر بشأن أمور من قبيل أفضل الممارسات التي تتبعها الوحدة.

١٠٥ - وبالتشاور الوثيق مع عناصر شرطة الأمم المتحدة، وبالإضافة إلى عمليات التفتيش المنتظمة وتقييم القدرات العملية لوحدات الشرطة المشكّلة، على النحو المنصوص عليه في السياسة المنقحة المتعلقة بوحدات الشرطة المشكّلة وإجراءات التشغيل الموحدة لتقييم الاستعداد العملياتي لوحدات الشرطة المشكّلة، تعمل شعبة الشرطة على إيجاد سبل لإجراء تقييم موحد لأداء هذه الوحدات. ويجري أيضاً إعداد أدوات مماثلة لوحدات الأفراد النظاميين في إطار سلطة إسناد المهام لإدارة الدعم الميداني. ويتيح هذا النهج المبتكر للمقر إمكانية مواصلة تحسين تحليله المتكامل لأداء العناصر النظامية، وتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وتحديد أهداف التدريب وبناء القدرات بصورة أكثر فعالية لدعم تلك البلدان.

تعزيز أداء الأفراد النظاميين

١٠٦ - سيواصل مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام تعزيز الشراكات في مجال حفظ السلام من خلال تحديد الثغرات على مستوى تنفيذ الولايات وتقديم توصيات لتحسين الأداء. ويعزز هذا الدور الذي يضطلع به المكتب، الدور الذي يقوم به والمسؤولية التي يتحملها في الإشراف على تنفيذ خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام. ويتم تدريجياً إدماج التوصيات الرئيسية التي قدمها المكتب بشأن المسائل الهيكلية، مثل سلامة وأمن ورفاه حفظة السلام وتقديم ما يكفي من خدمات الدعم، في السياسات والخطط والإجراءات المتبعة في كل من المقر والميدان.

١٠٧ - ويعمل المكتب عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالقدرات والجهازية العملية والأداء. ويجري تعزيز تلك الجهود عن طريق الحوار والتنسيق مع الدول الأعضاء التي تقدم الدعم في مجالي القدرات والتدريب إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، لتوعيتها بمعايير التشغيل المتوقعة ومتطلبات الأداء والمجالات التي تحتاج إلى اهتمام خاص منها.

١٠٨ - وسيواصل المكتب إجراء تحليلات موضوعية وتمعقة واستعراضات محددة الهدف وتحقيقات وتقييمات خاصة لتعرض وجهات نظر متعمقة وشاملة بشأن المسائل المتعلقة بالأداء، وسيواصل اقتراح إجراءات تصحيحية لمساعدة الإدارة العليا على اتخاذ القرارات في الميدان وفي المقر على حد سواء. ووفقاً للالتزام الذي قطعته الأمانة العامة بموجب إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سيجري النظر، حسب الاقتضاء، في سبل تحسين تبادل نتائج تلك الأنشطة. وسيواصل مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام، بالتعاون مع مكتب الشؤون العسكرية وشعبة الشرطة، دعم وتنسيق تنفيذ خطة العمل.

الشراكات الثلاثية

١٠٩ - أحرزت إدارة الدعم الميداني تقدماً صوب تعزيز قدرات الاتصال في مجال الهندسة والإشارات والقيادة والتحكم لدى حفظة السلام النظاميين، وصوب تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام في إطار مشروع الشراكة الثلاثية الذي تضطلع به. وفي عام ٢٠١٨، درّبت الإدارة ١٤٤ مهندساً أفريقياً من البلدان المساهمة بقوات في إطار ست دورات تدريبية في مجال تشغيل المعدات الهندسية الثقيلة، منها دورة لتدريب المدربين لفائدة البلدان الناطقة بالفرنسية المساهمة بقوات. وإضافة إلى ذلك، عقدت الإدارة ٤٢ دورة تدريبية على الإشارات لفائدة ٣٢٣ من الأفراد النظاميين في مجالي الإشارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٤ في المائة منهم من النساء) في البعثات وفي عتبي في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تم إيفاد ١٣ خريجة من دورة الإشارات إلى بعثات حفظ السلام كضابطات أركان أو مراقبات عسكريات أو ضابطات شرطة.

١١٠ - وعملاً بتوصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، اتخذت إدارة الدعم الميداني تدابير ملموسة من أجل توسيع نطاق ترتيبات الشراكات الثلاثية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيبدأ التدريب على هندسة عمليات حفظ السلام في فييت نام. وستُنظّم المزيد من التدريبات الهندسية باللغة الفرنسية في أفريقيا، وستُنظّم دورات تدريب طبي على مستوى الخطوط الأمامية لفائدة البلدان المساهمة بقوات في أفريقيا في عام ٢٠١٩.

المعايير والقدرات الطبية

١١١ - يجري بذل جهود لوضع معايير وتنمية قدرات من أجل تحسين الاستجابة والدعم الطبيين في البعثات الميدانية، وذلك استجابة لتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتمشيا مع خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام. ويجري حالياً اتباع ثمانية مسارات عمل.

١١٢ - وأصدرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، بالتعاون مع إدارة شؤون السلامة والأمن، سياسةً بشأن إجلاء المصابين في آذار/مارس ٢٠١٨ بهدف توفير توجيهات موحدة بشأن إدارة عمليات إجلاء المصابين في جميع البعثات الميدانية. وتحدد هذه السياسة الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة

لكفالة إجلاء الأفراد في الوقت المناسب في إطار واجب العناية الذي تتحمله المنظمة. وهذه السياسة، القائمة على الإطار الزمني السريري ١٠-١-٢ (١٠ دقائق - ساعة - ساعتان) لبقاء المرضى على قيد الحياة، تلي الحاجة إلى وضع معايير واضحة للقدرات المتعلقة بإجلاء المصابين بهدف تحسين معدلات البقاء على قيد الحياة في الميدان. وستكون اختبارات الإجهاد التي تتضمنها هذه السياسة عنصراً حاسماً في عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ التي أوصت بها خطة العمل الرامية إلى تحسين أمن حفظة السلام في البعثات الخمس الأكثر معرضة للمخاطر.

١١٣ - ويجري بذل جهود لتعزيز السياسات ووضع المعايير في مجالات أخرى. وقد اتفقت الدول الأعضاء على أدلة بشأن جودة الرعاية الصحية ومعايير سلامة المرضى في المستشفيات من المستوى الأول والمستوى الأول المعزز والمستوى الثاني والمستوى الثالث. ويجري أيضاً وضع سياسة بشأن استخدام الدم ومنتجاته في المنظمة، في حين تجري تقييمات للمخاطر الصحية في البعثات بهدف المساعدة في وضع خطط دعم طبي تعكس السلوك التشغيلي.

١١٤ - ويجري تطوير مواد تدريبية لدعم المعايير. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، عُقدت الدورة التدريبية الأولى لتدريب المدربين المتعلقة بتقديم الإسعافات الأولية "لرفاق"، التي تهدف إلى تعزيز الاستجابات الطبية فور وقوع الحوادث، ويجري أيضاً تدريب فرق الإجلاء الطبي الجوي. ويجري أيضاً إعداد مناهج دراسية لتدريب المساعدين الطبيين، ودورة بشأن تحسين قدرات وإمكانات المرافق الطبية من المستوى الأول.

الطيران

١١٥ - واصلت الأمانة العامة تحسين فعالية وكفاءة عمليات النقل الجوي مع المحافظة على معايير السلامة والأمن والجودة لخدمات النقل المقدمة إلى موظفي البعثات. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أكملت إدارة الدعم الميداني إجراء استعراض شامل لخدمات الطيران في البعثات الميدانية بغرض تعزيز فعاليتها من حيث التكلفة وكفاءتها. وقد ركز الاستعراض على ما يلي: (أ) القيام بتحليل وتعديل مكونات الأسطول الجوي الذي تستخدمه كل بعثة مقارنة بنقاط مرجعية واضحة بصورة منهجية؛ (ب) وتقليل الرحلات غير الضرورية واستخدام عدد أقل من الطائرات لتحليق لعدد أكبر من الساعات؛ (ج) وإجراء تحليل دقيق للاحتياجات العسكرية التي تبرر تشكيلة الطائرات العمودية العسكرية واستخدامها.

١١٦ - وبالتوازي مع تعزيز دعم الطيران المقدم للعملاء، واصلت الأمانة العامة الاستفادة من التكنولوجيات الناشئة المتاحة مثل المنظومات الجوية غير المأهولة. وتستخدم هذه النظم، حالياً، في ثلاث بعثات لحفظ السلام، ومن المزمع استخدامها في عدة بعثات أخرى، وستنشرها البلدان المساهمة بقوات في إطار عقود تجارية. وخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، استُخدمت منظومتان جويتان غير مأهولتين قادرتان على الطيران على ارتفاع متوسط لدعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتسمح هذه التكنولوجيا للمنظومات الجوية غير المأهولة بالعمل في جميع أنحاء المنطقة التي تقع تحت مسؤولية البعثات من خلال استخدام اتصالات ساتلية. وتستخدم المنظمة الآن مجموعة متنوعة من المنظومات الجوية غير المأهولة بما فيها المنظومات الصغيرة القصيرة المدى، والمنظومات التكتيكية المتوسطة المدى، وتستخدم الآن المنظومات الاستراتيجية الطويلة المدى التي يمكن تشغيلها باستخدام أجهزة اتصالات تتجاوز حدود مرمى النظر.

١١٧ - ويكتسب النقل الجوي أهمية بالغة بالنسبة لعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. وقدمت هذه الخدمات المتخصصة بواسطة قدرات النقل الجوي العسكري أو شراء خدمات من جهات تجارية. وتهدف هذه الخدمات إلى استيفاء المعايير الدولية لإجلاء المصابين.

تاسعا - ضمان نشر قوات حفظ سلام مسؤولة

ألف - سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وفحص السوابق

١١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك القوات الأمنية الإقليمية. ولا يزال تنفيذ تلك السياسة من قبل عمليات الأمم المتحدة، التي تقدم الدعم إلى عمليات الاتحاد الأفريقي وعمليات السلام الإقليمية (بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تقدم المساعدة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال الذي يساعد بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال)، أمرًا محوريًا من حيث الحفاظ على الدعم المقدم لتلك القوات وتعزيز أطر الامتثال الخاصة بها. وواصلت العناصر المعنية بحقوق الإنسان القيام بدور رئيسي في تنفيذ هذه السياسة. وتم تحديث إجراءات التشغيل الموحدة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وتم تعزيز تقييمات المخاطر وتنفيذ تدابير مخففة مصممة خصيصًا حسب السياق في جميع بعثات حفظ السلام التي تقدم الدعم للقوات غير التابعة للأمم المتحدة.

١١٩ - وفي عام ٢٠١٨، أُجري استعراض لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان من أجل تقييم ودعم مستوى تنفيذ هذه السياسة. وخلص الاستعراض إلى ارتفاع مستوى تطبيق السياسة، رغم أنه يجب بذل المزيد من الجهود لضمان تطبيق السياسة بشكل موحد. وقد اتخذت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خطوات هامة من أجل تعزيز تنفيذ السياسة من خلال الأفرقة الاستشارية وإجراءات التشغيل الموحدة وأفرقة العمل وتطوير الأدوات والتوجيهات ذات الصلة. وأظهر الاستعراض أيضا أن هذه السياسة عززت فعالية عمليات السلام فيما يتعلق بتنفيذ جوانب ولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين وإصلاح قطاع الأمن والمساءلة عن الانتهاكات السابقة.

١٢٠ - واستمر تنفيذ السياسة المتعلقة بفحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بسبل منها مساعدة العناصر المعنية بحقوق الإنسان في البعثات، وطُلب إلى الدول الأعضاء التأكد بصورة منهجية من امتثال الأفراد النظاميين الذين سيتم نشرهم في بعثات حفظ السلام. ويُستبعد الأفراد المرشحون الذين لا يستوفون تلك الشروط من الخدمة في الأمم المتحدة.

باء - السلوك والانضباط

١٢١ - يقضي الميثاق بأن يحافظ جميع الموظفين على أعلى معايير النزاهة. والمنظمة ملتزمة بتعزيز الكفاءة المهنية والكياسة والكرامة بين جميع موظفيها. ولا تزال القيادة في المقر وفي البعثات تحدد مدى الجدوية في النظر إلى السلوك والانضباط والتعامل معهما، بسبل منها الاتصالات المتعلقة بهذا الموضوع.

١٢٢ - وتستمر التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة في حفظ السلام فيما يتصل بالسلوك والانضباط بالاستعانة بالأدوات الإلكترونية لتقديم التقارير الفصلية والسنوية. ويمثل الموقع الشبكي للسلوك والانضباط (<https://conduct.unmissions.org>) الذي أُطلق في عام ٢٠١٧ مصدر معلومات بالغ الأهمية عن الحالات المبلغ عنها والإجراءات المتخذة. ويشكل هذا الموقع الشبكي المتسم بالشفافية وسهولة الاستخدام أيضاً منتدًى للتوعية ولعرض أحدث المعلومات عن المبادرات الرئيسية.

١٢٣ - وتواصل الأفرقة المعنية بالسلوك والانضباط تقديم دعم مباشر إلى كبار مديري البعثات الميدانية الكبيرة الحجم، ودعم عن بُعد إلى كبار مديري البعثات الأصغر حجماً في أداء وظائفهم في إطار ترتيبات الدعم الإقليمية. وقد نُظِم البرنامج السنوي للتعليم المستمر للموظفين المعنيين بالسلوك والانضباط في البعثات الميدانية من أجل مواصلة بناء القدرات في البعثات الميدانية.

١٢٤ - وردا على الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك، واصلت التدريبات السنوية الرامية إلى ضمان الجودة تحسّين معالجة القضايا وتقليص حالات التأخير العام، بإجراء حصر منتظم لعدد الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك التي لم يُبَيَّن فيها بعد، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، من أجل ضمان اتخاذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، واصلت الدول الأعضاء اعتماد وتطبيق أفضل الممارسات في مجال معالجة قضايا سوء السلوك والتحقيق فيها وإجراءات متابعتها.

١٢٥ - وباستثناء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، سُجِّل ٤٤٦ ادعاءً في الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨ (١٤٠ ادعاءً من الفئة ١، باستثناء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، و ٣٠٦ ادعاءات من الفئة ٢). ويمثل هذا ارتفاعاً مقارنة بالسنة السابقة في الفئة ١ (زيادة من ١٢٢ ادعاءً) وانخفاضاً في الفئة ٢ (نزولاً من ٤٨٣ ادعاءً). ويتوقع حدوث تقلبات في عدد الادعاءات بالنظر إلى أن آليات استلام الشكاوى والتدابير الأخرى لمنع سوء السلوك والتصدي له قد تعززت على مر السنين، وأن عدد الأفراد المنشورين يتغير بصورة متواترة. ويمكن الحصول على بيانات محدّثة عن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من الموقع الشبكي للسلوك والانضباط (<https://conduct.unmissions.org/sea-data-introduction>).

١٢٦ - ويعرض تقريره عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/72/751) و (A/72/751/Corr.1) الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات بين الدول الأعضاء والمنظمة، وكذلك معلومات مستكملة عن تنفيذ نهجَي الحديد بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولا تزال جهودنا تركز على الأولويات المشار إليها في تقريره السابق عن التدابير الخاصة (A/71/818) و (A/71/818/Corr.1) و (A/71/818/Add.1)، بما في ذلك مراعاة حقوق الضحايا وكرامتهم في إطار منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وإنهاء الإفلات من العقاب عن طريق تعزيز الإبلاغ والتحقيقات. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، وقعت ١٠٠ دولة عضو على الاتفاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، وأعربت عدة دول أعضاء أخرى أنها تعزم الانضمام إليه.

وستستمر جهودنا المبذولة في هذا الصدد. وفي عمليات السلام، يتواصل تنفيذ برنامج العمل الصارم المبين في التقريرين الأخيرين المقدمين إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/69/779 و A/70/729)، وذلك في أطر منها الشراكة مع الدول الأعضاء. ويستمر تعزيز الشراكات بين الوكالات تحت رعاية المنسقة الخاصة المعنية بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، لإتاحة اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة. وسيتضمن تقريرى المقبل معلومات محدّثة وافية عن الجهود الرامية إلى منع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين مشفوعةً ببيانات.

جيم - الإدارة البيئية

١٢٧ - اتخذت إدارة الدعم الميداني خطوات ملموسة بهدف تنفيذ ممارسات سليمة من أجل الحد من الأثر البيئي العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، عملاً بالتكليف الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (انظر A/70/19). ويجري تنفيذ استراتيجية مدتها ست سنوات لمساعدة البعثات الميدانية على تحقيق رؤية تتوخى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية بأقل قدر من المخاطر على الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٣. وقد تم تعزيز التوجيه الاستراتيجي والمساعدة التقنية لدعم العمليات التي تقوم بها البعثات في هذا المجال في المقر، بسبل منها إنشاء مرفق للمساعدة التقنية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٢٨ - وتمثل إحدى الإنجازات الرئيسية في وضع إطار للأداء وإدارة المخاطر يتضمن اتباع منهجيات ومؤشرات متعلقة بتقييم المخاطر على مستوى الموقع من حيث إدارة النفايات الخطرة والمياه المستعملة، وطرق قياس الكفاءة في توليد الطاقة واستهلاكها، في جملة أمور. وبدأت بعثات حفظ السلام في الإبلاغ عن "درجة" أدائها السنوي في مجال الإدارة البيئية في إطار تقارير الأداء الخاصة بها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتتألف هذه الدرجة من مؤشرات للأداء والعمليات معاً، ومن المتوقع، في ضوء التحسينات الجارية في جمع البيانات على مستوى المواقع في البعثات، أن توضع خطوط الأساس لكل مؤشر من المؤشرات ذات الصلة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

١٢٩ - وفيما يتعلق بالإصلاح الإداري القادم، ستواصل إدارة الدعم العمليتي إعطاء الأولوية لدعم البعثات الميدانية في مجال البيئة من خلال استراتيجية بيئية للعمليات الميدانية، لا سيما في ضوء التحديات والمخاطر الخاصة التي تواجهها البعثات في تلك السياقات. وستقدم إدارة الدعم العمليتي أيضاً الدعم والتوجيه إلى مكاتب الأمانة العامة غير الميدانية المشاركة في تنفيذ خطة العمل التي وضعتها لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة في نيويورك (انظر A/72/82).

عاشرا - شراكات حفظ السلام

ألف - السياق الاستراتيجي للشراكات

١٣٠ - إن إنشاء شراكات فعالة بين الأمم المتحدة وشركائها عنصر أساسي في النهج الذي تتبعه المنظمة إزاء دعم جهود تسوية النزاعات وإدارة جهود بناء السلام ومواصلتها. وقد نشرت منظمات وآليات إقليمية بعثات عسكرية أو مدنية قبل بدء عمليات حفظ السلام، أو إلى جانبها أو بعد انتهائها،

وهو ما يتطلب المزيد من التنسيق والاتساق على الصعيدين الاستراتيجي والعملي خلال جميع مراحل الوجود في الميدان. وبالمثل، يكتسب التعاون الفعّال بين بعثات حفظ السلام والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أهمية بالغة لضمان تعظيم الأثر العام.

باء - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

١٣١ - عقدت جمعية رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٨. وسلّط بيان المؤتمر الضوء على التآزر والتعاون والتنسيق بين منظمتنا استناداً إلى مبادئ التكامل والاستفادة من الميزات النسبية وتقاسم الأعباء والمسؤولية الجماعية. وتمشيا مع أولوية الشأن السياسي بوصفه السمة المميزة لنهج الأمم المتحدة، حثت الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي الكيانين على السعي إلى تبني رؤية مشتركة بشأن عمليات السلام التي يضطلعان بها في القارة. وقد تجلّى ذلك في الزيارات الميدانية المشتركة التي قام بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان في شهري نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر. كما كشفت الإحاطتان المشتركتان اللتان قدماهما لاحقاً بشأن الزيارتين اللتين قاما بهما إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ثم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن الفوائد التي يمكن أن تجنيها العمليات على أرض الواقع من التكامل بين المنظمتين

١٣٢ - وتزداد حالياً أهمية فعالية القدرات الأفريقية في سياق استجابتنا الجماعية لقضايا السلام والأمن الدوليين، ومن أجل تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية. وفي تقريرٍ عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (S/2018/678)، رحبُتُ باعتماد مجلس الأمن، الذي أعرب عنه في قراره (٢٣٧٨ (٢٠١٧)، النظر في الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لإرساء آلية يمكن في إطارها تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي تمويلاً جزئياً من خلال المساهمات المقررة للأمم المتحدة.

١٣٣ - وتمشيا مع إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واصلت كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الأفريقية من أجل عمليات دعم السلام في المجالات ذات الأولوية، بسبل منها دعم تطوير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومعايير السلوك والانضباط، وأطر المساءلة المالية، وكذلك تعزيز الجاهزية العملية للقوة الأفريقية الجاهزة بوصفها الإطار العام لعمليات دعم السلام.

١٣٤ - وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي، تنفذ إدارة الدعم الميداني برنامجين تجريبيين من برامج الشراكة مع الاتحاد الأفريقي لمدة عامين من أجل تعزيز تعاوننا في مجال دعم عمليات السلام. أولهما، برنامج لتبادل الموظفين لمدة ثلاثة أشهر بهدف تطوير معارف الموظفين وخبراتهم، والثاني برنامج يضم موظفين من الاتحاد الأفريقي في التدريب الإداري والتدريب على الدعم في إطار الأمم المتحدة. وعقب إجراء استعراض مشترك للبرنامجين التجريبيين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وافق نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكيل الأمين العام للدعم الميداني على أن يصبح البرنامجان دائمين.

جيم - تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى

١٣٥ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تعاونهما الوثيق مع المنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن مسائل تشمل قدرات الاتصال وتبادل المعلومات والتدريب. وأتاح الحوار التفاعلي الرفيع المستوى بشأن السلام والأمن الذي أجرته مع ١٩ رئيس من رؤساء المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٨، فرصة هامة لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز جهودنا الجماعية في مجال الوقاية. وإضافة إلى ذلك، اجتمع كبار المسؤولين من إدارة عمليات حفظ السلام ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في نيويورك وموسكو خلال العام الماضي لمناقشة المساهمات التي يمكن أن تقدمها منظمة معاهدة الأمن الجماعي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

١٣٦ - وواصل مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في بروكسل، الذي أنشئ في عام ٢٠١١، تعزيز الشراكات بين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك مع منظمة حلف شمال الأطلسي. ونجح الاتحاد الأوروبي في القيام بأنشطة موازية لتحقيق الاستقرار في وسط مالي خلال العام الماضي، وقد شملت هذه الأنشطة تنسيقا مكثفا مع الأمم المتحدة خلال مرحلتها التخطيط والتنفيذ. وتتوخى أولويات الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن عمليات حفظ السلام وإدارة الأزمات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ توسيع نطاق التعاون في مجال الشرطة وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. وواصلت شعبة الشرطة التعاون مع الاتحاد الأوروبي في المجالات المتصلة بعقيدة الشرطة والتدريب والتقييمات والتخطيط، ومواءمة التشغيل البيئي العملي، بسبل منها الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية.

دال - الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والعمل الإنساني

١٣٧ - ما زال التكامل يمثل المبدأ التوجيهي للسياقات التي تُنشر فيها عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد، جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة، انطلاقا من التسليم بضرورة مواصلة إحراز التقدم، بشكل متزامن، في مجالات الأمن والحوكمة والتنمية والمصالحة وتعزيز حقوق الإنسان والحماية وتقديم المساعدة الإنسانية. وتتضمن سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين إرشادات من أجل إنشاء عمليات وهيكل متكاملة في المقر وفي الميدان. ويجري التركيز أكثر على الحاجة إلى التعاون الاستراتيجي والعملي فيما بين شركاء الأمم المتحدة في سياق العمليات الانتقالية للتأكد من مواصلة الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لدعم عمليات بناء السلام التي تتولى زمامها جهات وطنية.

١٣٨ - وتعزز إدارة عمليات حفظ السلام شراكتها مع البنك الدولي في إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل الحالات المتأثرة بالأزمات. وساهمت الإدارة في الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة "سبل تحقيق السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة"، التي صدرت في آذار/مارس ٢٠١٨، وتعاون الإدارة مع البنك الدولي والشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في هذا التقرير. وما زال البنك الدولي أيضا شريكا رئيسيا في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المضطلع بها في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي، حيث يقدم الدعم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وهو عنصر رئيسي من عناصر توطيد السلام بنجاح.

حادي عشر - التعاون الثلاثي

١٣٩ - واصلت الأمانة العامة اتخاذ خطوات من أجل تعزيز التعاون الثلاثي والتشاور بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة والأمانة العامة تمثيلاً مع الالتزام الوارد في إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجري هذا التعاون قبل إنشاء أي عملية من عمليات حفظ السلام وكذلك أثناء تجديد الولايات وتعديلها وإنجازها. وتتفاعل الأمانة العامة بانتظام مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة من أجل تحسين تبادل المعلومات في حينها أثناء عمليات الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، وبشأن التغييرات الرئيسية التي تطرأ على عملية من العمليات، من قبيل انسحابها أو تقليص حجمها أو إنهاءها، وكذلك في حالة حدوث تحديات عملياتية أو تطورات تفضي إلى تعديلات في الولايات.

١٤٠ - وعند إجراء استعراضات استراتيجية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، أبلغنا الدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك الحكومات المضيفة، بأهداف الاستعراضات ونتائجها. وأجرت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني أيضاً مشاورات غير رسمية مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة لتقديم أحدث المعلومات بشأن الحالات العاجلة التي تؤثر في عمليات البعثات، لا سيما فيما يتعلق بالسلامة والأمن. وتعاونت الإدارتان أيضاً مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة بشأن مسائل من قبيل تشكيل القوات؛ والمسائل الجنسانية؛ والسلوك والانضباط، بما في ذلك الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتنفيذ ولايات حماية المدنيين؛ والقدرات؛ والأداء؛ والمعدات؛ والمحاذير الوطنية.

ثاني عشر - التكنولوجيا والابتكار في عمليات حفظ السلام

١٤١ - في أيار/مايو ٢٠١٨، عُقدت الندوة الدولية الرابعة لمبادرة الشراكة من أجل التكنولوجيا في حفظ السلام في برلين. وتتيح الشراكة من أجل التكنولوجيا في حفظ السلام للدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر وغيرها من شركاء الأمم المتحدة الفرصة لإقامة علاقات جديدة مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، مما يسمح بمواءمة قدراتها التكنولوجية والابتكارية مع الاحتياجات المحددة للبعثات الميدانية. وتم التركيز على النتائج الملموسة، وتعظيم الفائدة من الإجراءات التشغيلية، ونقل المعارف في مجال التكنولوجيا الحديثة. ولا تركز هذه الشراكة على التكنولوجيا فحسب، ولكن على الناس والعمليات أيضاً من أجل كفالة التنفيذ بنجاح.

١٤٢ - وركزت الندوة على الاستخبارات المتعلقة بحفظ السلام، وحماية القوافل والدوريات، وتحسين الأمن من خلال الإلمام بالحالة السائدة، والتدريب وبناء القدرات، ومبادرة الأمم المتحدة بشأن نظم المعلومات الجغرافية المفتوحة، والتكنولوجيات المبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤٣ - وكانت أحدث التكنولوجيات التي أدخلت على عمليات حفظ السلام ناتجة عن هذه العلاقات التعاونية، وهي تتراوح بين تحسين الإلمام بالحالة السائدة من خلال استخدام أدوات الرؤية النهارية/الليلية وأجهزة الاستشعار بشكل مستمر، والشبكات الفائقة الأمان، وحماية المعسكرات، وبين التدريب ومعايير

المعلومات المفتوحة. ويجري تحضير مبادرات جديدة من قبيل "خيمة الأمم المتحدة الذكية"، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات القائمة. ويتجاوز نطاق مبادرة الشراكة الندوة السنوية، ويشمل العمل على مدار السنة بشأن مبادرات متنوعة، مثل البرنامج الهادف لتعزيز إلمام حفظة السلام بالحالة السائدة، والمبادرة المتعلقة بنظم المعلومات الجغرافية المفتوحة.

ثالث عشر - الملاحظات

١٤٤ - يشهد حفظ السلام تغيرات كبيرة لأنه يواجه سياقات جديدة وتحديات متزايدة وبيئات سياسية صعبة. ويعتمد ضمان استمرار مساهمة هذه الأداة الفريدة والمشاركة في تحقيق السلام والأمن العالميين على القيادة الجماعية والعمل الجماعي. ويتعين على كل من البلدان المضيفة ومجلس الأمن والجمعية العامة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة والمساهمين الماليين والأمانة العامة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، أن تقوم بدور من أجل تنشيط هذه الأداة التي بلغ عمرها ٧٠ عاما.

١٤٥ - ويقع في هذا هو المبدأ في صميم مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، التي أعادت بالفعل تنشيط الالتزام السياسي بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإني على ثقة من أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام سوف تستغل الزخم الذي أثارته هذه المبادرة لضمان تعزيز الدعم المقدم لبعثاتنا. ولكن ما زال علينا أن نواصل العمل، بصورة جماعية، ويتضمن إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برنامجا واضحا لإنجازات بمقدورنا أن نحققها معا.

١٤٦ - ونحن نتطلع أيضا إلى اتخاذ خطوات هامة أخرى صوب تعزيز شراكتنا، بما في ذلك أثناء الاجتماع المقبل لوزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المقرر عقده في الربع الثاني من عام ٢٠١٩. وسيكون من الأهمية بمكان أن نواصل تعزيز شراكتنا مع المنظمات الإقليمية، وأنا أتطلع إلى العمل بشكل أوثق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في هذا الصدد. ومع أننا نعمل جميعا على تعزيز حفظ السلام، أود أن أؤكد على ضرورة أن تكون توقعاتنا واقعية. فحفظ السلام ليس دائما أنسب أداة، ولا سيما في النزاعات التي تتطلب مكافحة الإرهاب أو عمليات لإنفاذ السلام. وسيواصل شركاؤنا أداء دور بالغ الأهمية في نشر عمليات السلام عندما لا تكون عمليات حفظ السلام أنسب أداة.

١٤٧ - وبالتوازي مع تعزيز شراكتنا، يجب علينا تحسين أساليب عملنا. وستغير إصلاحاتي في مجال السلام والأمن والإدارة شكل ركيزة السلام والأمن مع ضمان أن تفي البنية الأساسية للسلام والأمن في الأمم المتحدة بالغرض. وتبشر جهودنا المستمرة الرامية إلى تنفيذ خطة العمل من أجل تحسين أمن حفظة السلام بخير كبير بالنسبة لتحسين أمن وفعالية كل فرد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

١٤٨ - ونحن نعول عليكم، شركاؤنا في حفظ السلام، لمواصلة توفير منتدى حيوي لحفظ السلام في عام ٢٠١٩ وبعده.